Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (8), Issue (2) August(2025)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

الْعُمْدَةُ الْوَافِيَةُ، وَالزُّبْدَةُ الشَّافِيَةُ، فِي الْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ، للشَّيخ عُثْمَانَ بْنِ حُسَيْنِ بْنِ عُمَرَ الآلاشَهْرِيِّ الإِسْتَانْبُولِيِّ الْحَنَفِيِّ، الْمُتَوفَّى سنةَ: (١١٩٠هـ) دِرَاسة وَتَحقيق-

أ.م.د. شفاء سعيد جاسم

كلية الإمام الأعظم (رحمه الله) الجامعة/ بغداد/ قسم اللغة العربية.

(The comprehensive foundation and the healing cream in the grammatical rules, by Sheikh Othman bin Hussein bin Omar Al-Alashari Al-Istanbuli Al-Hanafi, who died in the year: (1190 AH).
- study and investigation-

Presented by: Dr. Shifaa Saeed Jasim
The Great College of Imam (may Allah have mercy on him) Department/ of Arabic Language / Baghdad

المُلَخَّص:

تكمنُ أهمية الموضوع في تسليط الضوء على شخصية علمية مغمورة لم تحظَ بترجمة وافية رغم مكانتها العلمية، وإحياء نصٍّ نحويٍّ مختصر يمثل أُنموذجًا للمتون التعليمية القديمة، ينمازُ بجزالة العبارة ودقَّة السبك، وقد سعى البحثُ إلى التعريف بشخصيَّة الشيخ العثماني الآلاشهري وكتابِه النحويّ القيّم (العمدة الوافية والزبدة الشافية في القواعد النحوية)، مع تحقيق علمي دقيق للنص المخطوط.ويهدفُ البحث إلى تحقيق المخطوط النحويّ الذي وضعه الآلاشهري، مع دراسة منهجه في التأليف، وتوضيح تقسيمه القائم على العامل والمعمول والإعراب، بدلًا من التقسيم التقليدي المعتمد على المرفوعات والمنصوبات والمجرورات وغيرها، وكشف البحث أنَّ المؤلف قصد الاختصار والإيجاز، مبتعدًا عن التفصيل والخلافات النحوية، مِمَّا يدلُّ على قصد وضع متن تعليمي موجز، لا كتاب تفصيل أو ترجيح.أمَّا المنهج المتَّبع فهو الوصفي والتَّحليليّ، وتوصلت الباحثة إلى عدة نتائج، من أبرزها: أنَّ الكتاب يُعدّ من المتون المختصرة الشافية في النحو، ينماز بمنهجه التقسيمي المختلف، وابتعاده عن الاستطراد والخلافات، كما أثبتت نسبته إلى مؤلفه بنصٍّ صريح من المخطوط، ويظهر من الكتاب أنَّ المؤلِّف امتلك قدرة عالية على التعبير العلمي المختصر.**الكلمات المفتاحيَّة: (الآلاشهريّ، العمدة، الزُّبدة، القواعد، تحقيق).**

Abstract

The significance of this study lies in its focus on a relatively obscure yet noteworthy scholar who has not received a comprehensive biographical entry despite his intellectual merit. It also revives a concise grammatical text that exemplifies the nature of classical educational manuals, distinguished by its eloquent style and precise construction. The research seeks to introduce the figure of Sheikh Uthman al-Alashahri and his valuable grammatical work titled al-Umda al-Wafiya wa al-Zubda al-Shafiya fi al-Qawaid al-Nahwiyya, accompanied by a rigorous scholarly edition of the manuscript.The primary aim of this study is to critically edit al-Alashahri's grammatical manuscript, examine his methodological approach, and clarify his unique structural division based on amil (agent), maamul (object), and i'rab (inflection), as opposed to the conventional classification centered on nominatives, accusatives, genitives, and other syntactic categories. The study reveals that the author intentionally pursued brevity and conciseness, avoiding extensive elaboration and grammatical disputes—indicating his aim to produce a concise educational manual rather than a detailed or argumentative treatise.The adopted methodology combines descriptive and analytical approaches. The researcher arrived at several key findings, most notably that the text stands as one of the concise and sufficient grammatical manuals, marked by its distinctive structural methodology and avoidance

of digression and disagreement. Furthermore, the attribution of the work to its author is confirmed by an explicit statement found within the manuscript itself. The text also reflects the author's exceptional ability to convey grammatical concepts in a succinct and precise scholarly language.
Keywords: (al-Alashahri, al-Umda, al-Zubda, grammar, investigation).

المقدمة

الحمد لله الذي أكرم هذه الأمة بلسان عربي مبين، وجعل العلم ميراث الأنبياء، وفضّل أهله على سائر العباد، والصلاة والسلام على من أُوتي جوامع الكلم، وبلّغ الرسالة، وأدَّى الأمانة، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين، وبعد:فإنَّ اللغة العربية كانت وما زالت الوعاء الأمين للقرآن الكريم، والسُّنَّة النبويَّة المطهَّرة، وقد حفظها العلماء عبر العصور بتأصيل قواعدها، وتدوين علومها، وكان علم النحو من أهمِّ تلك العلوم، إذ به تُعرف مواقع الكلمات، وتُدرك المعاني، وتُصان الألسنة من اللَّحن والخطأ، وقد زخرت المكتبة العربية بالمتون والشروح والتعليقات التي عنيت بعلم النحو، وكان لكلِّ عصر رجاله الذين أسهموا في إثراء هذا العلم.ومن بين تلك الجهود الخفيَّة التي لم تنلْ حظَّها من الدِّراسة والانتشار، ما وُجد في المخطوط الموسوم بـ (العمدة الوافية، والزُّبدة الشافية، في القواعد النحوية)، للشَّيخ عثمان بن حسين بن عمر الآلاشهري الإستانبولي العثماني الحنفي (ت: ١١٩٠هـ)، وهذا المصنَّف النَّحويّ يُعدُّ من المتون المختصرة المحكمة، التي صيغت بعبارات موجزة، تحوي في طِيَّاتها خلاصة علم المؤلف ومنهجه في تبويب النحو العربي وتناوله، ومن ثَمَّ فإنَّ إخراجه إلى دائرة البحث والدِّراسة يُعدُّ خدمة حقيقية للتراث النحوي العثماني، الذي لا يزال كثير من أصوله في طي الإهمال أو النسيان.وقد جاءت أهمية هذا الموضوع من وجوه عدّة:

أولُّها: أنَّ هذا المتن النحوي لم يُحقَّق –حسبما وقفتُ عليه– من قبل، بل لم يُذكر اسمه صريحًا في كتب التَّراجم، وإنَّما أُشير إليه إشارة بوصفه: (رسالة في النَّحو).

ثانيها: أنَّ المؤلِّف من علماء الدَّولة العثمانية، ومن مدرِّسي إسطنبول البارزين، لكن تراثه العلمي ما زال مجهولًا لدى الباحثين، مما يستدعي إعادة قراءته وتحقيقه.

ثالثها: أنَّ هذا المتن ينماز بالمنهجيَّة الدقيقة، والتقسيم غير التقليدي للموادِّ النَّحويَّة، وتقديم النحو بأسلوب يراعي حاجات المتعلِّم، مع ابتعاده عن الحشو والخلافات التي شغلت غيره من المتون.

أما أسباب اختياري للموضوع، فتكمن في رغبتي الجادَّة في إحياء نصٍّ نحويٍّ نفيس، لم يُطبع من قبل، وقلَّما عُنِيَ به الباحثون، فضلًا عن حاجتي الشخصيَّة للتعامل مع نصٍّ نحويٍّ عثماني، يساعد على فهم تطوُّرات النَّظر النحويّ في الحواضر الإسلامية خارج الجزيرة العربية، كما أنَّ وفرة نسخ هذا المخطوط وتعدُّدِها – مع وجود نسخةٍ نُسخت في حياة المؤلف – زادت من أهمية دراسته وتحقيقه.

وقد اعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي: في دراسة حياة المؤلف، وتحليل بنيته النحوية، ومنهج المؤلف في التأليف والتبويب والعرض، ممَّا ساهم في المنهج التحقيقي العلمي وفق القواعد المتبعة في تحقيق المخطوطات، من حيث الضبط، والمقابلة، والتعليق، والتوثيق، والتخريج.واقتضت طبيعة البحث تقسيمه على قسمين رئيسين:

القسم الأول: الدراسة، وتضمَّن على مبحثين: الأول: التعريف بالشيخ الآلاشهري: اسمه، نسبه، نشأته، شيوخه وتلاميذه، مصنفاته، وفاته.

والثاني: دراسة المخطوط من حيث: عنوانه ونسبته إلى مؤلفه، منهج المؤلف في الكتاب من حيث التبويب والعرض، وصف النسخ الخطية، بيان المنهج المعتمد في التحقيق، الرموز المتبعة، وفهرسة النسخ.

القسم الثاني: التحقيق، ويشمل: تحقيق نصِّ المخطوط: (العمدة الوافية والزبدة الشافية، في القواعد النَّحويَّة) كاملًا، على ضوء ثلاث نسخ خطية، مع مقارنة الفروق، وضبط النص، وشرح الغامض، وتخريج الشواهد والآيات والأحاديث، وترجمة الأعلام، وفق المنهج العلمي المعتمد.

وفي ختام هذه المقدمة، أرجو أن أكون قد وُفّقت في إحياء هذا النصِّ النحويّ المختصر، وأنْ يجدَ فيه طُلَّاب العلم ضالَّتهم في الفهم، والباحثون مادَّة خصبة للدراسة والتأصيل، والله من وراء القصد، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

القسم الأول: الدّراسة

المبحث الأول: التعريف بالشيخ الآلاشهري

أولاً: اسمه، نسبه، كنيته، لقبه:

هو الشيخ عثمان بن حسين بن عمر الرومي، الأشهري أو الآلاشهري أو الأشهرلي، الإستانبولي العثماني، الحنفي[١]، والرُّومي نسبة إلى الرُّوم، كونه ليس عربيًّا، والإستانبولي نسبةً إلى إستانبول عاصمة الدولة العثمانية، والحنفي مذهبًا، أمَّا آلأشهري أو الآلاشهري أو آلأشهرلي فنسبةً

إلى مَدِينَة آلأشهر بالقرب من أزمير، الْمَعْرُوفَة عِنْد الافرنج باسم فيلادلفيا، والتي فتحها السلطان بايزيد الأول سنة: (١٣٩١م)، وَهِي أزمير، وهي آخر مدينة كانت قد بقيت للروم في غرب بلاد الأناضول، وآخر معقل بيزنطي فِي آسيا[٢].

ثانيًا: نشأته وحياته:

لم تذكر المصادر التي ترجمت للشيخ عثمان الآلاشهري شيئًا عن نشأته وبداية حياته، وذكر المرادي في كتابه سلك الدُّرر شيئًا يسيرًا عن حياته بعد تضلُّعِه في العلم واستواء سوقه، فقال: "عثمان بن حسين الآلاشهري الحنفي، نزيل قسطنطينية، وأحد العلماء أرباب الشهرة والمدرسين بها، كان علامة فاضلاً عالماً محقّقاً، مشهوراً بالنبل والفضل، أخذ وقرأ على أجلَّاء عصره، وأجلُّهم الفاضل محمد الدارندوي، انتفع به... واشتهر بدار الخلافة، وكبر صيته، وأخذ عنه الأفاضل، وأقرأ ولازم الإفادة، ولازم على عادتهم، وسلك طريق المدرسين، ثم تقاعد باختياره بمدرسة السلطان أحمد خان"[٣].

ثالثًا: شيوخه وتلاميذه:

على الرَّغم من أنَّ الآلاشهري كان عالمًا في زمانه، وواحد أقرانه، وذكر المترجمون له أنَّه من العلماء وأرباب الشهرة والمدرسين، وأخذ وقرأ على أجلَّاء عصره، وأخذ عنه الأفاضل، وأقرأ ولازم الإفادة، وسلك طريق المدرسين، إلَّا أنّي لم أجد أحدًا ذكر للشيخ الآلاشهري شيوخًا وتلامذة سوى المرادي، فقد ذكر له شيخًا واحدًا وهو الفاضل محمد الدارندي، الذي لازمه الآلاشهري وانتفع به[٤]، وهو محمد بن عمر بن عثمان خطيب زاده الدارندوي الرومي الحنفي العثماني المفسر النحوي الفلكي المنطقي الأديب، المتوفى سنة: (١١٥٢هـ)، تلميذ ساجقلي زاده، له مصنَّفات عدَّة، منها: حاشية على شرح الحسينية، ورسالة على تفسير البيضاوي، ورسالة متعلِّقة بأدعية السفر والجهاد سمَّاها (بسط القول)، وشرح الحسينية في الآداب[٥].

رابعًا: مُصنَّفاتُه:

إنَّ الآلاشهري كان عالمًا مُحقِّقًا في علوم شتَّى، لذلك تنوَّعت مُصنَّفاته بمختلف العلوم، في التفسير، والنحو، والصَّرف، والمنطق، وغيرها، فمن مصنَّفاته التي ذكرها المترجمون[٦]:

١-الرسالة الولدية (رسالة في المنطق).

٢- رسالة في آداب البحث.

٣- رسالة في النحو (العمدة الوافية، والزبدة الشافية، في القواعد النحوية).

٤- رسالة في الصرف.

٥- رسالة في دخان التبغ المعروف بالتتن.

خامسًا: وفاته:

اتفق المترجمون للشيخ الآلاشهريّ أنَّ وفاته في رجب سنة: (١١٩٠هـ)، لكن اختلفوا في المدينة التي توفي بها، فذهب بعضهم إلى أنَّه توفي في القسطنطينية[٧]، وذهب بعضهم إلى أنَّ وفاته بإستانبول[٨].

المبحث الثاني: التعريف بالمخطوط، ومنهج المؤلف فيه، ومنهج التحقيق

أولًا: تسمية الكتاب (العمدة الوافية، والزبدة الشافية، في القواعد النحوية) ونسبته إلى مؤلِّفه:

لم يذكر اللَّذين ترجموا للآلاشهري اسم كتابه هذا، بل أقصى ما ذكروه هو أنَّ له رسالة في النَّحو[٩]، وهذا ممَّا لا يؤكِّد صحَّة هذا الكتاب لمؤلِّفه، لخلوِّ المصادر من الاسم الصَّريح، ولكن يُعينُ بعض الشيء كونهم ذكروا له مخطوط في النَّحو.والذي يؤكِّد تأكيدًا جازمًا بتسمية المخطوط ونسبته إلى مؤلِّفه ما ذكره في مقدِّمة المخطوط، فقال: "وبَعْدُ: فَيَقُولُ الْعَبْدُ الْمُذْنِبُ الْفَقِيرُ، إِلَى غُفْرَانِ رَبِّهِ الْغَنِيِّ الْقَدِيرِ، عُثْمَانُ بْنُ حُسَيْنِ بْنِ عُمَرَ الآلَاشَهْرِيِّ، -عَامَلَهُمُ اللهُ تَعَالَى بِلُطْفِهِ الْخَفِيِّ وَالْجَلِيِّ-: هذه **عُمْدَةً وَافِيَةً، وَزُبْدَةً شَافِيَةً**، مُنْطَوِيَةً عَلَى **الْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ**"[١٠]، فهذا يدلُّ صريحًا على تسمية المخطوط وهو: (العمدة الوافية والزبدة الشافية في القواعد النَّحويَّة)، لا سيَّما أنَّ بعض النسخ قد جعل كلمة (عمدة) في اللون الأحمر ليدلَّ على أنَّ هذا العنوان، واسم المؤلِّف كما نرى مذكورٌ صريحًا.

ثانيًا: منهجُ المؤلِّف في كتابه:

سار المؤلف في كتابه هذا على منهجين، الأول: من حيث التبويب، والثاني: من حيث عرض المادَّة العلميَّة، أمَّا من حيث التبويب فلم يقسِّم كتابه على التقسيم السَّائد الذي يبدأ بالكلام ثمَّ المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، بل قسمه من حيث العامل والمعمول فقال: "وَهِيَ لَمَّا انْحَصَرَتْ

فِي مَبَاحِثِ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ وَالْإِعْرَابِ، رَتَّبْتُهَا عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ"(١١). فجعل كتابه على مقدّمة وثلاثة أبواب، تكلَّم في المقدّمة عن تعريف النَّحو، وموضوعه، وفائدته، والغرض منه، وجعل الباب الأول للعامل، وقسمه على قسمين، العامل اللفظي، والعامل المعنوي، والباب الثاني في المعمول، وهو إمَّا معمول بالأصالة، أو معمول بالتَّبعيَّة، وجعل الباب الثالث في العمل. أمَّا منهجه من حيث عرض المادَّة العلميَّة فقد مال إلى الاختصار والإيجاز، فلا يستطرد في ذكر المسائل، فكان كما سمَّاه: (زبدة شافية)، فكان يبتعد عن التمثيل إلَّا في مواطن الحاجة إليها، وكان يبتعد عن ذكر لهجات القبائل إلى في النزر القليل، فمثلا قوله: " وَلَعَلَّ فِي لُغَةِ عُقَيلٍ"(١٢). ومن منهجه كذلك كان قليل الاستشهاد بالآيات أو الأحاديث أو الأشعار، فكانت لا تتجاوز أصابع اليد، حتَّى إذا استشهد بشعر ذكر شطر البيت فقط، من ذلك استشهاده بجزء بيت للفرزدق فقال: ""ذِرَاعَي وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ"(١٣)، والبيت بتمامه:

يَا منّ رأى عارِضاً أُكَفْكِفُه ... بَيْنَ ذِرَاعيْ وجَبْهةِ الأَسَدِ

ومن منهجه أنَّه لم يتطرَّق إلى مسائل الخلاف إلَّا في مواطن قليلة جدًّا، كما أنَّه لا يذكر الرأي المخالف، ويكتفي بقوله: على رأي، مثال ذلك ما قاله في باب الحال: "وَشَرْطُهَا أَنْ تُنَكَّرَ، وَعَامِلُهَا الفِعْلُ أَوْ شِبْهُهُ أَوْ مَعْنَاهُ، وَلَا تُقَدَّمُ عَلَى الْأَخِيرِ فِيمَا عَدَا مِثْلَ: (زَيْدٌ قَائِمًا كَعَمْرٍو قاعِدًا)، إِلَّا إِذَا كَانَا ظَرْفَيْنِ عَلَى رَأْيٍ، أَوْ الْعَامِلُ ظَرْفًا مَعَ تَقَدُّمِ الْمُبْتَدَإِ عَلَيْهَا عَلَى آخَرَ، وَلَا عَلَى ذِي الْحَالِ الْمَجْرُورِ إِلَّا بِغَيْرِ الْمُضَافِ مَعْنًى عَلَى رَأْيٍ... **وَالسَّابِعُ:** التَّمْيِيزُ... وَلَا يُقَدَّمُ عَلَى عَامِلِهِ إِلَّا عَلَى رَأْيٍ"(١٤).ومن منهجه أيضًا عدم ذكر العلماء إلَّا قليلًا جدًّا، من ذلك قوله: " الْمَصْدَرُ، وَشَرْطُ عَمَلِهِ فِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ: أَلَّا يَكُونَ مُصَغَّرًا، وَلَا مَوْصُوفًا، وَلَا مُقْتَرِنًا بِالْحَالِ، وَلَا مُعَرَّفًا بِاللَّامِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ، وَلَا عَدَدًا، وَلَا نَوْعًا، وَلَا تَأْكِيدًا، وَالْفِعْلُ غَيْرُ لَازِمِ الْحَذْفِ، وَلَا يُؤَخَّرُ عَنْ مَعْمُولِهِ، وَأَجَازَهُ الرَّضِيُّ فِي الظَّرْفِ وَلَا يُسْتَتَرُ فِيهِ، وَعِنْدَ سِيبَوَيْهِ: جَازَا، أَنْ لَزِمَ حَذْفُ فِعْلِهِ"(١٥).

وهكذا اتَّسم الآلاشهري في كتابه هذا بالإيجاز وحسن الاختصار، لذلك يعدُّ من المتون المختصرة الوافية في كتب العوامل.

ثالثًا: مواصفات المخطوط:

- **اسم المخطوط:** العمدة الوافية، والزبدة الشافية، في القواعد النحوية.
- **اسم المؤلف:** الشيخ العلامة النحوي عثمان بن حسين بن عمر الآلاشهري ثم الإستانبولي العثماني الحنفي المتوفى بإستانبول سنة: ١١٩٠هـ.

النسخة الأولى (أ):

- **مصدر النسخة:** مكتبة عاطف أفندي بتركيا ضمن مجموع برقم: ٢٣٩٧، من: ٨-٢٤.
- **تاريخ النسْخ:** لا يوجد تاريخ نَسْخ، لكن الرسالة وقعتْ ضمن مجموع رسائل كله للمؤلف، وهو منسوخ سنة: ١١٨٤هـ، في حياة المؤلف.
- **عدد اللوحات:** (١٦) لوحة.
- **عدد الأسطر في كلِّ صحيفة:** (١٩) سطرًا.
- **عدد الكلمات في كلِّ سطر:** تتراوح بين ٨-٩ كلمات تقريبًا.
- **الملاحظات:** نسخة جيدة كاملة مكتوبة في حياة المؤلف.
- **المواصفات:** هذا مختصر لطيف جامع في القواعد النحوية. جعله في مباحث العامل والمعمول والإعراب.

النسخة الثانية (ب):

- **مصدر النسخة:** مكتبة جامعة إستنبول برقم: ٣٧٥٢.
- **تاريخ النسخ:** لا يوجد تاريخ نَسْخ.
- **عدد اللوحات:** (١١) لوحة.
- **عدد الأسطر في كلِّ صحيفة:** (٢١) سطرًا.
- **عدد الكلمات في كلِّ سطر:** تتراوح بين ٩-١٢ كلمة تقريبًا.
- **الملاحظات:** نسخة جيدة كاملة.
- **المواصفات:** مختصر لطيف جامع في القواعد النحوية. جعله في مباحث العامل والمعمول والإعراب، وفيها تعليقات وحواش مهمة.

النسخة الثالثة (ج):

- **مصدر النسخة:** مكتبة جامعة إستنبول ضمن مجموع برقم: ٣٤٤٥، من: ٤٩-٥٥.
- **تاريخ النسخ:** لا يوجد تاريخ نَسْخ.

- **عدد اللوحات:** (٩) لوحة.
- **عدد الأسطر في كلِّ صحيفة:** (٢١) سطرًا.
- **عدد الكلمات في كلِّ سطر:** تتراوح بين ١٥-١٧ كلمة تقريبًا.
- **الملاحظات:** نسخة جيدة كاملة. عليها حواشي مهمة.

رابعًا: منهجي في تحقيق الكتاب والرُّموز المعتمدة:

إنَّ الشروع في هذا العمل يحتاج إلى منهج يكون دليلًا يسير عليه الباحث، وقواعد في التحقيق ينضبط بها، ومن جملة الخطوات التي اعتمدتها في هذا التحقيق هي:

١-ضبطتُ كلَّ المخطوط بالشكل، بحيث لم أترك كلمةً بدون تحريك.

٢-جعلتُ نسخة (مكتبة عاطف أفندي بتركيا) هي النُّسخة الأصل التي أثبتُّها في المتن؛ وذلك لأنَّها الأوضح والأنسق أولًا، ولأنَّها وقعتْ ضمن مجموع رسائل كله للمؤلف، وهذا المجموع منسوخ سنة: ١١٨٤هـ، في حياة المؤلف، ولم أجعل الرُّموز بحسب البلد، كون النسخ كلُّها من تركيا، ولم أجعل الرَّمز بحسب المكتبة، كون النسخة الثانية والثالثة كلتاهما من (مكتبة جامعة إستنبول)، لذلك رمزتُ للنسخة الأصل بـ (أ)، والنسخة الثانية بـ (ب)، والنسخة الثالثة بـ (ج).

٣-جعلتُ النسخة الأصل (أ) هي الأساس للمتن، وقابلتُها على النُّسختين، وإذا رأيتُ لفظة أصحَّ في النُسَخِ الأخرى أثبتُّ الصواب منها، وبيَّنتُ في الهامش أنَّ الصواب ما ذكرتُه في المتن.

٤-كلُّ زيادة من النُّسخة الثانية (ب)، والنسخة الثالثة (ج) لم تكن موجودة في نسخة (أ) أثبتُّها في المتن، ووضعتها بين معقوفتين، وأشرتُ في الهامش أنَّها سقط في (أ)، وكذا كلُّ لفظة موجودة في النُّسخ الثلاث لكنَّها تختلف في بعض النُّسخ بيَّنتها في الهامش أنَّها في نسخة كذا بلفظ كذا، وأحيانًا تكون لفظة متفقة بجميع النُّسخ، ولكنَّها لا تستقيم مع النَّص، فأبين ذلك بالهامش.

٥-في نسخة (ب) و(ج) تعليقات وخواشٍ مهمَّة من النُّسَّاخ على بعض الكلام، وضعته كلّه في الهامش وبيَّنت أنَّه من التعليقات على الكلام.

٦-حافظت على النِّظام الذي اتبعه المصنف في المخطوط فلم أغير ترتيبه ولا تبويبه حفاظًا على قدسية النص إلا في بعض المواطن التي يستبين فيها خطأ.

٧-التزمت في ذكر المصادر في الهامش على الترتيب على حسب الزمن مبتدئًا بالأسبق فالذي بعده، واعتمدت الترتيب على حروف المعجم في فهرس المصادر والمراجع.

٨-خرَّجت الآيات القرآنية من سورها مبينًا السورة ورقم الآية، خرَّجت الأحاديث الشريفة من مظانها ككتب الصحاح وغيرها، والأبيات الشعرية من الدواوين، مع نسبة كل بيت إلى صاحبه وبيان البحر الذي أُنشِد عليه البيت، وأتممت النقص في الأبيات التي جاءت على العجز أو على الشطر فأبين تتمتها، مراعيًا في ذلك كله الضبط الدقيق للكلمات والحروف، وربَّما لا أجد للشاعر الذي قال البيت ديوانا فأعمد إلى تخريجه من كتب اللغة مع مراعاة الزمن الأقدم.

٩-ترجمتُ لجميع الأعلام الذين ذكرهم المصنف ترجمة موجزة مستثنيًا ما عظمت شهرتهم كالأنبياء والخلفاء الراشدين ونحوهم، وبذلت جهدي في إحالة الأقوال للعلماء إلى قائليها.

١٠- كلُّ زيادة في المتن وضعتُها في بين معقوفتين [...]، التزمت عند نهاية كل لوحة أن أضع بين معكوفتين رقم اللوحة مظللًا بخط غامق، ففي نسخة (أ) ذكرتُ الوجه والظهر لكلِّ لوحة تمييزاً لها عن غيرها، مثلًا: **[أ/و/١]** يعني الوجه من اللوحة الأولى من نسخة (أ)، و**[أ/ظ/١]** يعني الظهر من اللوحة الأولى من نسخة (أ)، أمَّا بقيَّة النسخ فاكتفيتُ في نهاية كلِّ لوحة بذكر رقم اللوحة مع رمز النسخة، مثلًا: **[ب/١]**.

١١- وضعتُ قبل بداية التحقيق نماذج من صور المخطوط، فوضعت من كلِّ نسخة الأولى والأخيرة فقط.

١٢- اعتمدتُ على الكتابة السائدة في هذا العصر، وذلك حين أجد ألف مقصورة كتبت بياء أرجعها ألفًا، وكذلك كل همزة مكسورة كتبت بياء، أو ألف حذفت كما في كلمة (ثلاثة) قد كتبت (ثلثة)، وهكذا بقيَّة الرسم الإملائي.

اللوحة الأولى من نسخة (أ)

اللوحة الأخيرة من نسخة (أ)

اللوحة الأولى من نسخة (ب)

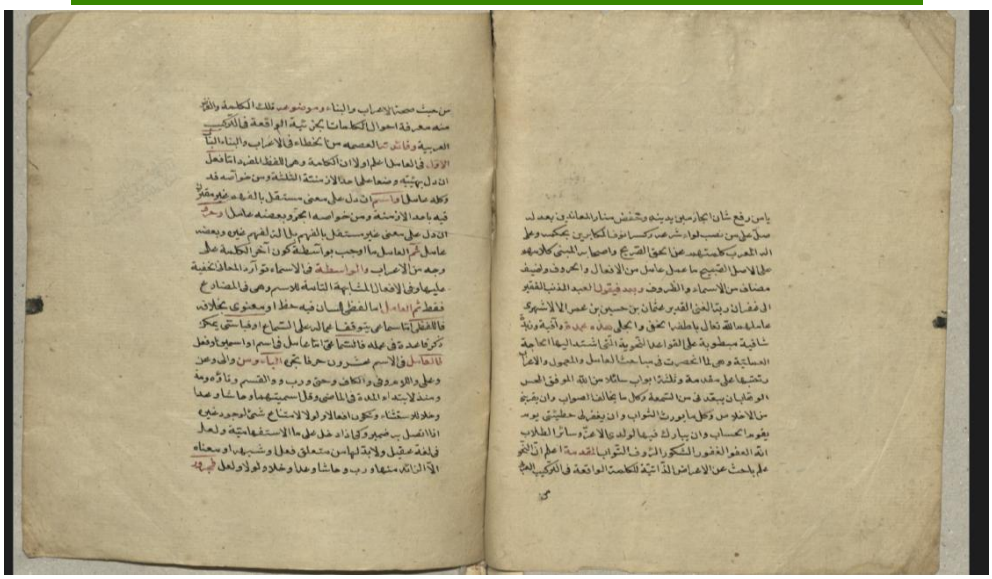

اللوحة الأولى من نسخة (ج)

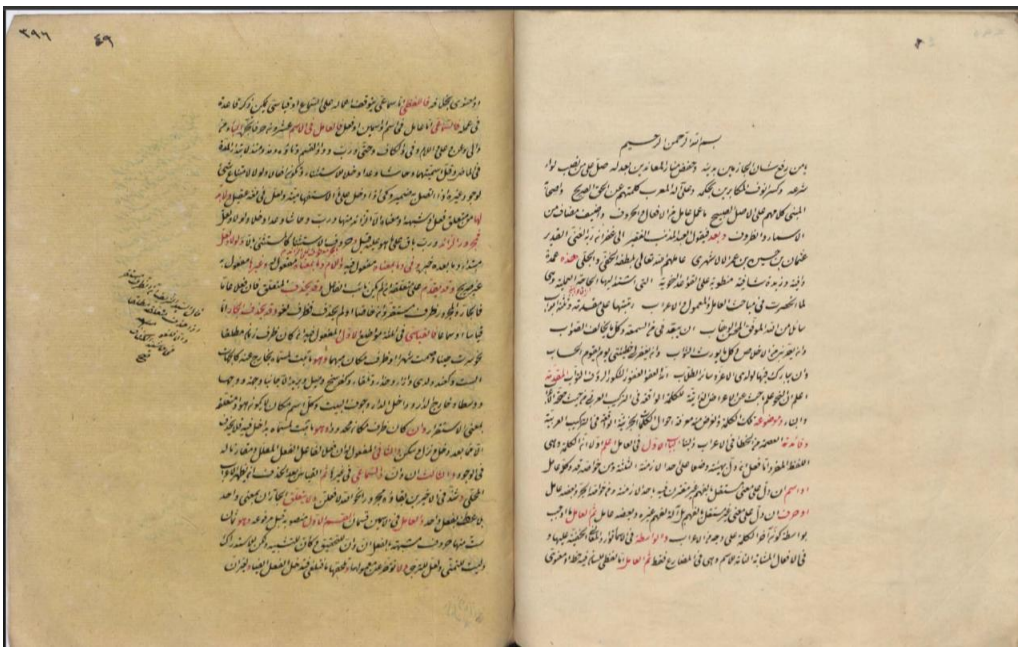

[القِسْمُ الثَّاني: النَّصُّ المُحَقَّقُ]

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ(١٦)

يَا مَنْ رَفَعَ شَأْنَ الْجَازِمِينَ بِدِينِهِ، وَخَفَضَ مَنَارَ الْمُعَانِدِينَ بِعَدْلِهِ، صَلِّ عَلَى مَنْ نَصَبَ لِوَاءَ شَرْعِهِ، وَكَسَرَ أُنُوفَ الْمُكَابِرِينَ بِحُكْمِهِ، وَعَلَى آلِهِ الْمُعْرِبِ كَلِمَتَهُمْ عَنِ الْحَقِّ الصَّرِيحِ، وَأَصْحَابِهِ الْمُبْنِيِّ كَلَامُهُمْ عَلَى الْأَصْلِ الصَّبِيحِ، مَا عَمِلَ عَامِلٌ مِنَ الْأَفْعَالِ وَالْحُرُوفِ، وَأُضِيفَ مُضَافٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالظُّرُوفِ(١٧)، وبَعْدُ:

فَيَقُولُ الْعَبْدُ الْمُذْنِبُ الْفَقِيرُ، إِلَى غُفْرَانِ رَبِّهِ الْغَنِيِّ الْقَدِيرِ، عُثْمَانُ بْنُ حُسَيْنِ بْنِ عُمَرَ الآلَاشَهْرِيِّ، -عَامَلَهُمُ اللهُ تَعَالَى بِلُطْفِهِ الْخَفِيِّ وَالْجَلِيِّ-: [هذه](١٨) **عُمْدَةً وَافِيَةً، وَزُبْدَةً شَافِيَةً**، مُنْطَوِيَةً عَلَى **الْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ** الَّتِي اشْتَدَّ إِلَيْهَا الْحَاجَةُ الْعَمَلِيَّةُ، وَهِيَ لَمَّا انْحَصَرَتْ فِي مَبَاحِثِ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ وَالْإِعْرَابِ، رَتَّبْتُهَا عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ، سَائِلًا مِنَ اللهِ تَعَالَى المُوَفِّقِ الْمُحْسِنِ الْوَهَّابِ، أَنْ يُبْعِدَنِي مِنَ السُّمْعَةِ وَكُلِّ [أ/و/1] [مَا](١٩) يُخَالِفُ الصَّوَابَ، وَأَنْ يُقَرِّبَنِي مِنَ الْإِخْلَاصِ وَكُلِّ مَا يُورِثُ الثَّوَابَ(٢٠)، وَأَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ، وَأَنْ يُبَارِكَ فِيهَا لِوَلَدِي الْأَعَزِّ وَسَائِرِ الطُّلَّابِ، إِنَّهُ الْعَفُوُّ الْغَفُورُ الشَّكُورُ الرَّؤُوفُ التَّوَّابُ.

الْمُقَدِّمَةُ

اعْلَمْ أَنَّ النَّحْوَ: عِلْمٌ بَاحِثٌ عَنِ الْأَعْرَاضِ الذَّاتِيَّةِ لِلْكَلِمَةِ الْوَاقِعَةِ فِي التَّرْكِيبِ الْعَرَبِيِّ، مِنْ حَيْثُ صِحَّةُ الْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ.

وَمَوْضُوعُهُ: تِلْكَ الْكَلِمَةُ.

وَالْغَرَضُ مِنْهُ: مَعْرِفَةُ أَحْوَالِ الْكَلِمَاتِ الْجُزْئِيَّةِ الْوَاقِعَةِ فِي التَّرَاكِيبِ الْعَرَبِيَّةِ.

وَفَائِدَتُهُ: الْعِصْمَةُ مِنَ الْخَطَأِ فِي الْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ.

الْبَابُ الْأَوَّلُ: فِي الْعَامِلِ

اعْلَمْ أَوَّلًا: أَنَّ الْكَلِمَةَ -وَهِيَ اللَّفْظُ المُفْرَدُ- إِمَّا **فِعْلٌ**، إِنْ دَلَّ بِهَيْئَتِهِ وَضْعًا عَلَى أَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ، وَمِنْ خَوَاصِّهِ: (قَدْ)، وَكُلُّهُ عَامِلٌ.

أَوِ **اسْمٌ**، إِنْ دَلَّ عَلَى مَعْنًى مُسْتَقِلٍّ بِالْفَهْمِ، غَيْرِ مُقْتَرِنٍ فِيهِ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ، وَمِنْ خَوَاصِّهِ: الْجَرُّ، وَبَعْضُهُ عَامِلٌ.

أَوْ **حَرْفٌ**، إِنْ دَلَّ عَلَى مَعْنًى غَيْرِ مُسْتَقِلٍّ بِالْفَهْمِ، بَلْ آلَةٌ لِفَهْمِ غَيْرِهِ، وَبَعْضُهُ عَامِلٌ.

[حَدُّ العَامِلِ]

ثُمَّ الْعَامِلُ: مَا أَوْجَبَ بِوَاسِطَةِ كَوْنَ آخِرِ الْكَلِمَةِ عَلَى وَجْهٍ مِنَ الْإِعْرَابِ.

وَالْوَاسِطَةُ فِي الْأَسْمَاءِ: تَوَارُدُ الْمَعَانِي الْخَفِيَّةِ عَلَيْهَا، وَفِي الْأَفْعَالِ: الْمُشَابِهَةُ التَّامَّةُ لِلِاسْمِ، وَهِيَ فِي الْمُضَارِعِ فَقَطْ.

ثُمَّ **[أ/ظ/1]** الْعَامِلُ إِمَّا **لَفْظِيٌّ** لِلِّسَانِ فِيهِ حَظٌّ، أَوْ **مَعْنَوِيٌّ**: بِخِلَافِهِ.

[العَامِلُ اللَّفْظِيُّ]

فَاللَّفْظِيُّ: إِمَّا **سَمَاعِيٌّ** يَتَوَقَّفُ إِعْمَالُهُ عَلَى السَّمَاعِ، أَوْ **قِيَاسِيٌّ** يُمْكِنُ ذِكْرُ قَاعِدَةٍ فِي عَمَلِهِ.

فَالسَّمَاعِيُّ: إِمَّا عَامِلٌ فِي اسْمٍ، أَوِ اسْمَيْنِ، أَوْ فِعْلٍ.

فَالْعَامِلُ فِي الاسْمِ: عِشْرُونَ حَرْفًا، تَجُرُّهُ: الباءُ، ومِنْ، وإِلَى، وعَنْ، وعَلَى، واللَّامُ، وفِي، والكَافُ، وحَتَّى، ورُبَّ، وواوُ القَسَمِ(٢١)، وتَاؤُهُ، ومُذْ ومُنْذُ لابْتِدَاءِ الْمُدَّةِ فِي المَاضِي، وَقَلَّ اسْمِيَّتُهُمَا، وحَاشَا وَعَدَا وَخَلَا للاسْتِثْنَاءِ، وَتَكُونُ أَفْعَالًا، وَلَوْلَا لِامْتِنَاعِ شَيْءٍ لِوُجُودِ غَيْرِهِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ، وَكَيْ إِذَا دَخَلَ عَلَى (ما) الاسْتِفْهَامِيَّةِ، وَلَعَلَّ فِي لُغَةِ عُقَيلٍ(٢٢).

وَلَا بُدَّ لَهَا مِنْ مُتَعَلَّقٍ، فِعْلٍ، أَوْ شِبْهُهُ، أَوْ مَعْنَاهُ، إِلَّا الزَّائِدَ مِنْهَا، ورُبَّ وَحَاشَا وَعَدَا وَخَلَا وَلَوْلَا، وَلَعَلَّ فَمَجْرُورُ **[ب/١]** الزَّائِدِ، ورُبَّ: بَاقٍ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ قَبْلُ، وَحَرْوفُ الاسْتِثْنَاءِ كَالْمُسْتَثْنَى بِـ(إِلَّا)، وَلَوْلَا وَلَعَلَّ مُبْتَدَأٌ، وَمَا بَعْدَهُ خَبَرٌ، وَ(فِي) وَمَا بِمَعْنَاهُ مَفْعُولٌ فِيهِ، وَاللَّامُ وَمَا بِمَعْنَاهُ مَفْعُولٌ لَهُ، وَغَيْرُهَا مَفْعُولٌ بِهِ غَيْرُ صَرِيحٍ، وَقَدْ يُقَدَّمُ عَلَى مُتَعَلَّقِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَائِبَ الفَاعِلِ، وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُتَعَلَّقُ، فَإِنْ فِعْلًا(٢٣) عَامًّا فَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ ظَرْفٌ مُسْتَقِرٌّ، وَإِنْ خَاصًّا أَوْ لَمْ يُحْذَفْ فَظَرْفٌ لَغْوٌ(٢٤).

وَقَدْ يُحْذَفُ الْجَارُّ، إِمَّا **قِيَاسًا**، أَوْ **سَمَاعًا [أ/و/٢]، فَالْقِيَاسِيُّ:** فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ:

الْأَوَّلُ: الْمَفْعُولُ فِيهِ، إِنْ كَانَ ظَرْفَ زَمَانٍ مُطْلَقًا، نَحْوُ: سِرْتُ حِينًا، وَصُمْتُ شَهْرًا، أَوْ ظَرْفَ مَكَانٍ مُبْهَمًا، وَهُوَ مَا ثَبَتَ لِمُسَمَّاهُ بِخَارِجٍ عَنْهُ، كَالْجِهَاتِ السِّتِّ، وَكَعِنْدَ، وَلَدَى، وَإِزَاءَ، وَحِذَاءَ، وَتِلْقَاءَ، وَكَفَرْسَخٍ، وَمِيلٍ، وَبَرِيدٍ، إِلَّا جَانِبًا، وِجِهَةً، وَوَجْهًا، وَوَسَطًا، وَخَارِجَ الدَّارِ، وَدَاخِلَ الدَّارِ، وَجَوْفَ البَيْتِ، وَكُلَّ اسْمِ مَكَانٍ لَا يَكُونُ هُوَ أَوْ مُتَعَلَّقُهُ بِمَعْنَى الاسْتِقْرَارِ.

وَإِنْ كَانَ ظَرْفَ مَكَانٍ مَحْدُودًا، وَهُوَ مَا ثَبَتَ لِمُسَمَّاهُ بِدَاخِلٍ فِيهِ، فَلَا يُحْذَفُ إِلَّا مِمَّا بَعْدَ: دَخَلَ، وَنَزَلَ، وَسَكَنَ.

وَالثَّانِي: المفعولُ لهُ: إِنْ فَعْلًا لِفَاعِلِ الْفِعْلِ الْمُعَلَّلِ وَمُقَارِنًا لَهُ فِي الْوُجُودِ.

وَالثَّالِثُ: أَنْ، وأَنَّ.

والسَّمَاعِيُّ: في غيرِها.

ثمَّ القياسُ بعدَ الحَذْفِ أَنْ يَظْهَرَ الْإِعْرَابُ الْمَحَلِّيُّ، وَشَذَّ فِي الْأَخِيرَيْنِ بَقَاؤُهُ مَجْرُورًا، نَحْوُ: اللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ، وَلَا يَتَعَلَّقُ الْجَارَّانِ بِمَعْنًى وَاحِدٍ بِلَا عَطْفٍ بِفِعْلٍ وَاحِدٍ.

وَالْعَامِلُ فِي الاسْمَيْنِ قِسْمَانِ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: مَنْصُوبُهُ قَبْلَ مَرْفُوعِهِ، وَهُوَ ثَمَانٍ، سِتٌّ مِنْهَا حُرُوفٌ مُشَبَّهَةٌ بِالْفِعْلِ: إِنَّ وَأَنَّ لِلتَّحْقِيقِ، وكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ، وَلَكِنَّ لِلاسْتِدْرَاكِ، وَلَيتَ لِلتَّمَنِّي، وَلَعَلَّ لِلتَّرَجِّي **[أ/ظ/٢]**، وَلَا تُؤَخَّرُ عَنْ مَعْمُولِهَا، وَتَلْحَقُهَا (مَا) فَتُلْغَى، فَتُدْخُلُ الْفِعْلَ أَيْضًا.

وَلِغَيْرِ (أَنَّ) **[ج/١]** صَدْرُ الكلامِ، فـ(أَنَّ) لا تُغَيِّرُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ وَإِنْ تَجْعَلَهَا فِي حُكْمِ الْمَصْدَرِ، فَلِذَا وَجَبَ الْكَسْرُ فِي مَوْضِعِ الْجُمْلَةِ، وَالْفَتْحُ فِي مَوْضِعِ الْمُفْرَدِ، فَكُسِرَتْ فِي الْابْتِداءِ، وَجَوَابِ الْقَسَمِ، وَالصِّلَةِ، وَالْخَبَرِ عَنِ اسْمِ عَينٍ، وَجُمْلَةٍ عَلَى خَبَرِهَا لَامُ الابْتِدَاءِ، وَبَعْدَ الْقَوْلِ الْعَرِيِّ عَنِ الظَّنِّ، وَحَتَّى الابْتِدَائِيَّةِ، وَحَرْفِ التَّصْدِيقِ، وَالافْتِتَاحِ، وَوَاوِ الْحَالِ[٢٥].وفُتِحَتْ فَاعِلَةً، وَمَفْعُولَةً، وَمُبْتَدَأَةً، وَمُضَافًا إِلَيْهَا، وَبَعْدَ حَرْفِ الْجَرِّ، وَحَتَّى الْعَاطِفَةِ، فَمَا بَعْدَ (لَوْ وَمَا) الْمَصْدَرِيَّةُ التَّوْقِيتِيَّةُ فاعلٌ، و(لَوْلا) مُبْتَدَأٌ، و(مُذْ ومُنْذُ) مضافٌ إليه[٢٦] لِمُقدَّرٍ[٢٧]. وَجَازَا فِيمَا يَصْلُحُ لَهُمَا، كَالَّتِي بَعْدَ فَاءِ الْجَزَاءِ، وَإِذَا الْمُفَاجَأَةِ، نَحْوُ: مَنْ يُكْرِمْنِي فَإِنِّي أُكْرِمُهُ، فَالْمَعْنَى بِالْكَسْرِ: فَإِنِّي أُكْرِمُهُ، وَبِالْفَتْحِ: فَإِكْرَامِي إِيَّاهُ ثَابِتٌ.

وَقَدْ تُخَفَّفُ (إِنَّ) الْمَكْسُورَةُ فَتُلْغَى غَالِبًا، فَتَدْخُلُ الاسْمَ، وَفِعْلَ الْمُبْتَدَأِ، ويَجِبُ اللَّامُ فِي خَبَرِهَا، إِنْ لَمْ تُفَرَّقْ عَنِ (إِن) النَّافِيةِ وَالْمَفْتُوحَةِ، فَتَعْمَلُ فِي ضَمِيرِ شَأْنٍ مُقَدَّرٍ، وَلَا يَقَعُ قَبْلَهَا فِعْلٌ غَيرَ فِعْلِ التَّحْقِيقِ، وَتَدْخُلُ الْجُمَلَ مُطْلَقًا، وَيَجِبُ مَعَ فِعْلٍ مُتَصَرِّفٍ غيرَ **[أ/و/٣]** الشَّرْطِ وَالدُّعَاءِ حَرْفُ النَّفْيِ، أَو السِّينِ، أَو سَوفَ، أَو قَدْ.وتُخَفَّفُ (كَأَنَّ) فَتُلْغَى عَلَى الْأَفْصَحِ[٢٨]، و(لَكِنَّ) فَيَجِبُ إِلْغَاؤُهَا، فَيَجُوزُ دُخُولُهُمَا عَلَى الْفِعْلِ.

والسَّابِعُ[٢٩]: (إِلَّا) فِي الْمُسْتَثْنَى الْمُنْقَطِعِ، فَيُقَدَّرُ لَهُ الْخَبَرُ.

والثَّامِنُ: (لا) لِنَفْيِ الْجِنْسِ، وَشَرْطُ عَمَلِهِ كَوْنُ اسْمِهِ نَكِرَةً مضافةً، أَوْ مُشَبَّهَةً بِهَا غَيرَ مَفْصُولةٍ عَنْهُ.

وَالْقِسْمُ الثَّانِي: مَرْفُوعُهُ قَبْلَ مَنْصُوبِهِ، وَهُوَ **[ب/٢]** (مَا، ولا) الْمُشَبَّهَتَانِ بـ(لَيْسَ)، وَشَرْطُ عَمَلِهِمَا أَنْ لَا يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ اسْمَيْهِمَا بِغَيْرِ (مِنْ) فِي الأَفْصَحِ، وَلَا يَنْتَقِضُ النَّفْيُ بِـ (إِلَّا، ولَمَّا)، وَكَونُ اسْمِ (لَا) نَكِرَةً، وَلَا يَتَأَخَرَانِ عَنْ مَعْمُولَيْهِمَا.

وَالْعَامِلُ فِي الْفِعْلِ: إِمَّا نَاصِبٌ، أَوْ جَازِمٌ:

فَالنَّاصِبُ أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ: (أَنْ) لِلْمَصْدَرِيَّةُ، وَ(لَن) للنفي المؤقَّتِ في الاستقبالِ، وَ(كَيْ) لِلسَّبَبِيَّةِ، وَ(إِذَنْ)[٣٠] لِلشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ، وَشَرْطُ عَمَلِهِ كَوْنُ فِعْلِهِ مُسْتَقْبَلًا، لَا يَتَعلَّقُ بِمَا قَبْلَهُ، وَعَدَمُ الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا بِغَيْرِ القَسَمِ، وَالدُّعَاءِ، وَالنِّدَاءِ، وَجَازَ إِضْمَارُ (أَنْ) خَاصَّةً بَعْدَ الفَاءِ عَقِيبَ أَمْرٍ، أَوْ نَهْيٍ، أَوْ تَمَنٍّ، أَوْ عَرْضٍ، أَو اسْتِفْهَامٍ[٣١]، نَحْوُ: زُرْنِي فَأُكْرِمَكَ[٣٢].

وَالْجَازِمُ خَمْسَ عَشْرَةَ كَلِمَةً: أَرْبَعٌ مِنْهَا تَجْزِمُ فِعْلًا وَاحِدًا، وَهِيَ: (لَمْ)، وَ(لَمَّا)، (وَلَامُ **[أ/ظ/٣]** الْأَمْرِ)، وَ(لَا) النَّاهِيَةُ، وَإِحْدَى عشرةَ[٣٣] مِنْهَا كَلِمُ المُجَازَاةِ، تَجزِمُ مُضَارِعَينِ لَفْظًا[٣٤]، وَمَاضِيَينِ مَحَلًّا، وَهِيَ: (إِنْ) للشَّرْطِ والْجَزَاءِ، وَ(حَيثُمَا) وَ(أَيْنَ) وَ(أَنَّى) لِلْمَكَانِ، وَ(مَتَى) وَ(إِذْمَا) وَإِذَامَا) لِلزَّمَانِ، وَ(مَهْمَا)، وَ(مَا)، وَ(مَنْ)، وَ(أَيٍّ)، وَجَازَ إِضْمَارُ (أَنْ) خَاصَّةً بَعْدَ الْأَمْرِ بِغَيرِ الْفَاءِ، نَحْوُ: زُرْنِي أُكْرِمْكَ[٣٥].

وَالْعَامِلُ الْقِيَاسِيُّ تِسْعَةٌ:

الأَوَّلُ: الفِعْلُ [مطلقاً][٣٦]، فَكُلُّ فِعْلٍ يَرْفَعُ ويَنْصِبُ، وَهُوَ **إِمَّا لَازِمٌ** يَتِمُّ فَهْمُهُ بِدُونِ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ، فَلَا يَنْصِبُ الْمَفْعُولَ بِهِ بِلَا حَرْفِ الجَرِّ، فَمِنْهُ: أَفْعَالُ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ، وَهِيَ: (نِعْمَ) لِلْمَدْحِ، وَ(بِئْسَ) لِلذَّمِّ، وَشَرْطُهُمَا: كَوْنُ الْفَاعِلِ مُعَرَّفًا بِاللَّامِ، أَوْ مُضَافًا إِلَيْهِ، أَوْ مُضْمَرًا مُمَيَّزًا بنَكِرَةٍ، ويُذْكَرُ بَعْدَ الْفَاعِلِ الْمَخْصُوصِ مُطَابِقًا لَهُ، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ، وَمَا قَبْلَهُ خَبَرُهُ، وَقَدْ يُحْذَفُ الْمَخْصُوصُ بِقَرِينَةٍ، وَقَدْ يُقَدَّمُ عَلَى الْفِعْلِ، وَ(سَاءَ) مِثْلُ (بِئْسَ)، وَ(حَبَّذَا") لِلْمَدحِ، وَفَاعِلُهُ (ذَا)، وَلَا يَتَغَيَّرُ، ويُذكَرُ بَعْدَهُ الْمَخْصُوصُ مُعْرَبًا كَمَخْصُوصِ (نِعْمَ).

وَإِمَّا مُتَعَدٍّ يُخَالِفُ اللَّازِمَ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَضْرُبٍ:

الأَوَّلُ: مُتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَجَازَ حَذْفُ مَفْعُولِهِ مُطْلَقًا.

وَالثَّانِي: مُتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولَينِ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: **أَحَدُهَا:** مَا كَانَ[٣٧] **[أ/و/٤]** مَفْعُولَاهُ مُتَبَايِنَينِ، وَجَازَ حَذْفُ أَحَدِهِمَا، أَوْ كِلَيْهِمَا مُطْلَقًا، كـ(أَعْطَى).

وَثَانِيهَا: أَفْعَالُ الْقُلُوبِ، وَمَفْعُولَاهُ فِي الْأَصْلِ: مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، وَلَمْ يَجُزْ[٣٨] حَذْفُ أَحَدِهِمَا أَوْ كِلَيْهِمَا إِلَّا بِقَرِينَةٍ، نَحْوُ: (عَلِمَ)، وَ(رَأَى)، وَ(وَجَدَ)، وَ(زَعَمَ)، وَ(ظَنَّ)، وَ(خَالَ)، وَ(حَسِبَ)، وَ(وَهَبَ) بِمَعْنَى (احْسِبْ) غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ، وَمِنْ خَصَائِصِهَا: جَوَازُ الْإِلْغَاءِ إِذَا تَوَسَّطَتْ بَينَهُمَا أَوْ تَأَخَّرَتْ،

وَدُخُولُ (أَنْ) عَلَيهِمَا، وَكَونُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ ضَمِيرَينِ مُتَّصِلَينِ مُتَّحِدَيْ الْمَعْنَى. وَحُمِلَ (عَدِمَ) وَ(فَقَدَ) على (وَجَدَ). وَأَمَّا التَّعْلِيقُ: بِكَلِمَةِ الاسْتِفْهَامِ، أَو النَّفْيِ، أَوْ لَامِ الابْتِدَاءِ، أَو الْقَسَمِ، أَوْ (إنَّ) الدَّاخِلِ فِي خَبَرِهَا لامَ الابْتِدَاءِ، أَيْ: وُجُوبُ إِبْطَالِ الْعَمَلِ لَفْظًا لَا مَعْنًى، فيَعمُّها وَكُلَّ فِعْلٍ قَلْبِيٍّ غَيرَهَا، نَحْوُ: (شَكَّ)، وَ(نَسِيَ)، وَ(تَبَيَّنَ)، وَكُلَّ فِعْلٍ يُطلَبُ بِهِ الْعِلْمُ كَـ (امْتَحَنَ)، وَ(سَأَلَ)، وَمِنْهُ: أَفْعَالُ الْحَوَاسِّ الْخَمْسِ، نَحْوُ: (لَمَسَ)، وَ(أَبْصَرَ)، وَ(سَمِعَ)، و(شَمَّ)، وَ(ذَاقَ). **وثالثُها**: أَفْعَالٌ تُلْحَقُ بِبَابِ (عَلِمَ) فِي مُجَرَّدِ الدُّخُولِ عَلَى الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ، وَعَدَمِ جَوَازِ حَذْفِ الْمَفْعُولِ بِلَا قَرِينَةٍ، نَحْوُ: (صَيَّرَ)، وَ(تَرَكَ)، وَ(اتَّخَذَ).

وَالثَّالِثُ: مُتَعَدٍّ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ، ثَانِيهَا يُبايِنُ الأَوَّلَ، لَا الثَّالِثَ، كـ (أَعْلَمَ).

ثُمَّ **[أ/ظ/٤]** إِنَّهُ لَا بُدَّ لِكُلِّ فِعْلٍ مِنْ مَرْفُوعٍ، فَإِنْ تَمَّ بِهِ كَلَامًا، فَيُسَمَّى فِعْلًا تَامًّا، وَمَرْفُوعُهُ فَاعِلًا، وَمَنْصُوبُهُ مَفْعُولًا بِهِ **[ب/٣]**، وَإِلَّا فَفِعْلًا نَاقِصًا، وَمَرْفُوعُهُ اسْمًا، وَمَنْصُوبُهُ خَبَرًا، وَهُوَ لَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ، وَهُوَ قِسْمَانِ:

الْأَوَّلُ: مَا لَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى الْمُقَارَبَةِ، وَهُوَ الْمُتَبَادَرُ، نَحْوُ: (كَانَ)، وَ(صَارَ)، وَ(آلَ)، وَ(رَجَعَ)، وَ(حَالَ)، وَ(اسْتَحَالَ)، وَ(جَاءَ، وَقَعَدَ) إِذَا كُنَّ بِمَعْنَى (صَارَ)، وَ(أَصْبَحَ)، وَ(أَمْسَى)، وَ(أَضْحَى)، وَ(ظَلَّ)، وَ(بَاتَ)، وَ(آضَ)، وَ(عَادَ)، وَ(غَدَا)، وَ(مَا زَالَ)، وَ(مَا فَتِئَ)، وَ(مَا بَرِحَ)، وَ(مَا أَفْتَأَ)، وَ(مَا وَنِيَ)، وَ(مَا رَامَ) كُلُّهَا بِمَعْنَى (مَا زَالَ)، وَ(مَا دَامَ)، وَ(لَيسَ). وَقَدْ يَتَضَمَّنُ الْفِعْلُ التَّامُّ مَعْنَى (صَارَ)، وَقَدْ تُؤَخَّرُ عَنْ أَخْبَارِهَا، إِلَّا مَا فِي أَوَّلِهِ (مَا) أَو (أَنْ) النَّافِيَةِ.

وَالثَّانِي: مَا يَدُلُّ عَلَى الْقُرْبِ، **[ج/٢]** نَحْوُ: (عَسَى)، وَخَبَرُهُ الْمُضَارِعُ مَعَ (أَنْ)، وَقَدْ يُحْذَفُ (أَنْ)، وَقَدْ يَكُونُ تَامًّا بَانَ مَعَهُ[٣٩]، وَ(كَادَ)، وَخَبَرُهُ الْمُضَارِعُ بِلَا (أَنْ)، وَقَلَّ بِهَا[٤٠]، وَ(كَرَبَ) مِثْلُ (كَادَ)، وَ(هَلْهَلَ)، وَ(طَفِقَ)، وَ(أَخَذَ)، وَ(أَنْشَأَ)، وَ(أَقْبَلَ)، وَ(هَبَّ)، وَ(جَعَلَ)، وَ(عَلِقَ)، وَأَخْبَارُهَا الْمُضَارِعُ بِلَا (أَنْ)، وَ(أَوْشَكَ) يُسْتَعْمَلُ كَـ(عَسَى) وَ(كَادَ)، وَلَا تُؤَخَّرُ عَنْ أَخْبَارِهَا.

وَالثَّانِي[٤١]: اسْمُ الْفَاعِلِ، فَهُوَ يَعْمَلُ عَمَلَ **[أ/و/٥]** فِعْلِهِ الْمَعْلُومِ.

وَالثَّالِثُ: اسْمُ الْمَفْعُولِ، فَهُوَ يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ الْمَجْهُولِ، ثُمَّ إِنْ كَانَا مُعَرَّفَيْنِ بِاللَّامِ فَشَرْطُ عَمَلِهِمَا فِي الْفَاعِلِ الْمُنْفَصِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ: أَنْ لَا يَكُونَا مُصَغَّرَيْنِ، وَلَا مَوْصُوفَيْنِ قَبْلَ الْعَمَلِ، وَإِلَّا فَمَعَهُ: الِاعْتِمَادُ عَلَى الْمُبْتَدَإِ، أَوِ الْمَوْصُوفِ، أَوْ ذِي الْحَالِ، أَو الِاسْتِفْهَامِ، أَو النَّفْيِ فِي الرَّفْعِ، وَالدَّلَالَةِ عَلَى الْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ فِي النَّصْبِ. وَكَذَا (فَعَّالٌ)، وَ(فَعُولٌ)، وَ(مِفْعَالٌ) مُبَالَغَةً فِي الْفَاعِلِ، إِلَّا فِي الدَّلَالَةِ عَلَيْهِمَا.

وَالرَّابِعُ: الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ، وَفِيهِ: تَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهَا، بِمَا شُرِطَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ.

وَالْخَامِسُ: اسْمُ التَّفْضِيلِ، وَهُوَ لَا يَنْصِبُ الْمَفْعُولَ بِهِ أَصْلًا، وَلَا يَرْفَعُ الظَّاهِرَ إِلَّا مُفَضَّلًا تَفْضِيلًا مَنْفِيًّا، بِاعْتِبَارِ تَعَلُّقِهِ بِمَا كَانَ (أَفْعَلَ) نَعْتَهُ وَخَبَرَهُ أَوْ حَالَهُ عَلَى نَفْسِهِ، بِاعْتِبَارِ غَيْرِهِ، نَحْوُ: (مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ).

وَالسَّادِسُ: الْمَصْدَرُ، وَشَرْطُ عَمَلِهِ فِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ: أَلَّا يَكُونَ مُصَغَّرًا، وَلَا مَوْصُوفًا، وَلَا مُقْتَرِنًا بِالْحَالِ، وَلَا مُعَرَّفًا بِاللَّامِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ[٤٢]، وَلَا عَدَدًا، وَلَا نَوْعًا، وَلَا تَأْكِيدًا، وَالْفِعْلُ غَيْرُ لَازِمٍ[٤٣] الْحَذْفِ، وَلَا يُؤَخَّرُ عَنْ مَعْمُولِهِ، وَأَجَازَهُ الرَّضِيُّ[٤٤] فِي الظَّرْفِ[٤٥] **[أ/ظ/٥]** وَلَا يُسْتَتَرُ فِيهِ، وَعِنْدَ سِيبَوَيْهِ[٤٦]: جَازَا، أَنْ لَزِمَ حَذْفُ فِعْلِهِ[٤٧].

وَالسَّابِعُ: الِاسْمُ الْمُضَافُ، فَهُوَ يَعْمَلُ الْجَرَّ، وَشَرْطُهُ – [أَي شرطُ كونه مضافاً]–[٤٨]: كَوْنُهُ اسْمًا مُجَرَّدًا عَنِ التَّنْوِينِ، وَنَائِبُهُ لِأَجْلِهَا[٤٩]، وَغَيْرُ ما، وَغَيْرُ أَخَصَّ مِنْهُ مُطْلَقًا، ثُمَّ إِنْ كَانَتْ إِضَافَةُ الصِّفَةِ إِلَى مَعْمُولِهَا، فَلَفْظِيَّةٌ تُفِيدُ تَخْفِيفًا فَقَطْ، فَلِذَا لَمْ يَجُزْ: (الضَّارِبُ زَيْدٍ)، وَجَازَ: (الضَّارِبُ الرَّجُلِ)، وَ(الضَّارِبُكَ)، حَمْلًا عَلَى الْمُخْتَارِ فِي: (الْحَسَنُ الْوَجْهِ)[٥٠]، وَ(ضَارِبُكَ)، وَإِلَّا فَمَعْنَوِيَّةٌ تُفِيدُ تَعْرِيفاً إِنْ أُضِيفَ غَيْرُ (مِثْل، غَير) [إِلَى][٥١] الْمَعْرِفَةِ، وَإِلَّا فَتَخْصِيصًا، وَشَرْطُهَا: تَجَرِيدُ الْمُضَافِ عَنِ التَّعْرِيفِ، فَهِيَ بِمَعْنَى (مِنْ) إِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ جِنْسًا لِلْمُضَافِ وَغَيْرِهِ، وَإِلَّا فَبِمَعْنَى (اللَّامِ).

وَالثَّامِنُ: الِاسْمُ[٥٢] الْمُبْهَمُ التَّامُّ، فَهُوَ يَنْصِبُ نَكِرَةً عَلَى التَّمْيِيزِ، وَتَمَامُهُ، أَيْ: كَوْنُهُ بِحَالَةٍ يَمْتَنِعُ إِضَافَتُهُ بِهَا، **إِمَّا بِنَفْسِهِ**، وَذَا فِي الْمُضْمَرِ الْمُبْهَمِ، وَاسْمِ الْإِشَارَةِ، **وَإِمَّا بِالتَّنْوِينِ** وَلَو تَقْدِيرًا، نَحْوُ: (رِطْلٌ زَيْتًا)، (وَأَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا)، وَمُمَيِّزُ (ثَلَاثَةٍ إِلَى عَشَرَةٍ) مَجْرُورٌ وَمَجْمُوعٌ)، إِلَّا فِي (ثَلَاثِمِائَةٍ إِلَى تِسْعِمِائَةٍ)، وَمُمَيِّزُ (أَحَدَ عَشَرَ إِلَى تِسْعٍ وَتِسْعِينَ) مَنْصُوبٌ مُفْرَدٌ، وَمُمَيِّزُ (مِئَةٍ) وَ(أَلْفٍ) وَتَثْنِيَتُهما **[أ/و/٦]** وَجَمْعُهُ مَجْرُورٌ مُفْرَدٌ، **وَإِمَّا بِنُونِ [ب/٤] التَّثْنِيَةِ**، وَلَا يَجُوزُ الْإِضَافَةُ إِلَّا فِي بَعْضِهِمَا، وَإِمَّا بِنُونِ شِبْهِ الْجَمْعِ، وَهُوَ بَابُ (عِشْرِينَ)، **وَإِمَّا بِالْإِضَافَةِ**.

وَالتَّاسِعُ: مَعْنَى الْفِعْلِ، أَيْ: لَفْظٌ يُفْهَمُ مِنْهُ مَعْنَى فِعْلٍ، فَمِنْهُ:

اسْمُ الْفِعْلِ، فَهُوَ إِمَّا بِمَعْنَى الْأَمْرِ، أَو الْمَاضِي، أَو الْمُضَارِعِ، فَيَعْمَلُ عَمَلَهُ، نَحْوُ: (هَا زَيْداً: خُذْهُ)[٥٣]، وَ(رُوَيْدَ زَيْدًا: أَمْهِلْهُ)، وَ(هَلُمَّ زَيْدًا: أَحْضِرْهُ)، وَ(هَاتِ شَيْئًا: أَعْطِهِ)، وَ(حَيَّهَلْ الثَّرِيدَ: ائْتِهِ)، وَ(بَلْهَ زَيْدًا: دَعْهُ)، وَ(عَلَيْكَ زَيْدًا: الْزِمْهُ)، وَ(دُونَكَ عَمْرًا: خُذْهُ)، وَ(تَرَاكَ زَيْدًا: اتْرُكْهُ)، وَنَحْوُ: (هَيْهَاتَ

الْأَمْرُ: بَعْدُ)، وَ(شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرٌ: افْتَرَقَا)، وَ(سُرْعَانَ زَيْدٌ: سَرُعَ)، وَ(وَشْكَانَ[٥٤] زَيْدٌ: قَرُبَ)، وَنَحْوُ: (أُوَّهْ)، وَ(أَتَوَجَّعُ)، وَغَيْرُهَا، وَلَا يُؤَخَّرُ عَنْ مَعْمُولِهِ.

وَمِنْهُ: الظَّرْفُ الْمُسْتَقِرُّ، وَهُوَ لَا يَنْصِبُ مَفْعُولًا بِهِ أَصْلًا، وَلَا يَرْفَعُ الظَّاهِرَ إِلَّا بِشَرْطِ الِاعْتِمَادِ عَلَى الْمَوْصُولِ، أَوِ الْمَذْكُورِ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ.

وَمِنْهُ: الْمَنْسُوبُ، فَيَعْمَلُ عَمَلَ اسْمِ الْمَفْعُولِ، بِمَا شُرِطَ فِيهِ.

وَمِنْهُ: الِاسْمُ الْمُسْتَعَارُ.

وَمِنْهُ: مَا يَعْمَلُ فِي غَيْرِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ فَقَطْ، وَهُوَ اسْمٌ يُفْهَمُ مِنْهُ مَعْنَى الصِّفَةِ، وَاسْمُ الْإِشَارَةِ، وَ(لَيْتَ)، وَ(لَعَلَّ) **[أ/ظ/٦]**، وَحَرْفُ النِّدَاءِ، وَالتَّشْبِيهُ، وَالتَّنْبِيهُ، وَالنَّفْيُ، وَغَيْرِهَا.

[العَامِلُ المَعْنَوِيُّ]

وَالْعَامِلُ الْمَعْنَوِيُّ: اثْنَانِ: رَافِعُ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ، وَرَافِعُ الْمُضَارِعِ، فَمَجْمُوعُ الْعَوَامِلِ سِتُّونَ.

الْبَابُ الثَّانِي: فِي الْمَعْمُولِ

اعْلَمْ أَوَّلًا أَنَّ مَا وَقَعَ فِي التَّرْكِيبِ:

إِمَّا لَا يَكُونُ مَعْمُولًا أَصْلًا وَهُوَ الْحَرْفُ[٥٥]، وَالْأَمْرُ بِغَيْرِ (اللَّامِ) عِنْدَ الْبَصْرِيَّةِ، وَأَمَّا عِنْدَ الْكُوفِيَّةِ فَمَجْزُومُ بِلَامٍ مُقَدَّرٍ[٥٦].

وَإِمَّا يَكُونُ مَعْمُولًا دَائِمًا، وَهُوَ اثْنَانِ: **الْأَوَّلُ: الِاسْمُ مُطْلَقًا**، حَتَّى حُكِمَ عَلَى اسْمِ الْفِعْلِ بِأَنَّ مَحَلَّهُ مَرْفُوعٌ عَلَى الِابْتِدَاءِ، وَفَاعِلُهُ سَادٌّ مَسَدَّ الْخَبَرِ، أَوْ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ، وَإِنْ حُقِّقَ عَدَمُ إِعْرَابِهِ، وَعَلَى ضَمِيرِ الْفَصْلِ بِالْحَرْفِيَّةِ، وَإِنْ قِيلَ بِأَنَّهُ اسْمٌ بِلَا إِعْرَابٍ، وَأَمَّا (اللَّامُ) الدَّاخِلُ عَلَى الصِّفَةِ، فَعِنْدَ الْأَكْثَرِ[٥٧]: اسْمٌ مَوْصُولٌ، أُعْطِيَ إِعْرَابَهُ مَا بَعْدَهُ. **الثَّانِي: الْمُضَارِعُ.**

وَإِمَّا لَا يَكُونُ مَعْمُولًا إِلَّا إِذَا وَقَعَ مَوْقِعَ مَعْمُولٍ، وَهُوَ اثْنَانِ أَيْضًا: **الْأَوَّلُ: الْمَاضِي** بَعْدَ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ، أَوِ الْجَازِمِ شَرْطًا أَوْ جَزَاءً. **الثَّانِي: الْجُمْلَةُ**، إِذَا أُرِيدَ بِهَا لَفْظُهَا، أَوْ مَعْنَى مَصْدَرِيٍّ بِـ(أَنَّ) وَ(أَنْ)، أو (ما)، أَوْ بِدُونِهَا، أَوْ وَقَعَتْ خَبَرًا، أَوْ مَفْعُولَةً، أَوْ جَوَابَ شَرْطٍ جَازِمٍ مَعَ (الْفَاءِ) أَوْ (إِذَا)، أَوْ حَالًا، أَوْ تَابِعَةً لِمَا لَهُ **[أ/و/٧]** إِعْرَابٌ، وَهِيَ إِنْ رُكِّبَتْ مِنَ الْفِعْلِ وَلَوْ مَعْنًى، ومَرْفُوعَةٌ، فَفِعْلِيَّةٌ[٥٨]، وَإِلَّا فَاسْمِيَّةٌ.

[أَنْوَاعُ المعْمُولِ]

ثُمَّ الْمَعْمُولُ نَوْعَانِ: مَعْمُولٌ بِالْأَصَالَةِ، وَمَعْمُولٌ بِالتَّبَعِيَّةِ. **[ج/٣]**

النَّوْعُ الْأَوَّلُ: أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ: مَرْفُوعٌ، وَمَنْصُوبٌ، وَمَجْرُورٌ، وَمَجْزُومٌ.

أَمَّا الْمَرْفُوعُ، فَتِسْعَةٌ:

الْأَوَّلُ: الْفَاعِلُ، وَهُوَ مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ التَّامُّ الْمَعْلُومُ أَوْ مَا بِمَعْنَاهُ.

وَالثَّانِي: نَائِبُ الْفَاعِلِ، وَهُوَ مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ النَّاقِصُ الْمَجْهُولُ أَوْ مَا بِمَعْنَاهُ، وَلَا يَنُوبُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي وَالثَّالِثُ مِنَ النَّوَاسِخِ عِنْدَ اللَّبْسِ، وَالزَّمَانُ وَالْمَكَانُ، وَالْمَصْدَرُ بِلَا زَائِدٍ، وَالْمَفْعُولُ لَهُ بِلَا لَامٍ، وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ، وَرُجِّحَ الْأَوَّلُ مِنْ بَابِ (أَعْطَيْتُ) وَبِاللَّبْسِ يَجِبُ، وَعُيِّنَ الْمَفْعُولِ بِهِ إِنْ وُجِدَ، وَإِلَّا فَالْكُلُّ سَوَاءٌ، وَلَا يَكُونُ كُلٌّ مِنْهُمَا إِلَّا اسْمًا أَوْ مُؤَوَّلًا بِهِ، وَلَا يُقَدَّمُ عَلَى عَامِلِهِ، وَلَمْ يَجُزْ حَذْفُهُمَا مَعًا إِلَّا مِنَ الْمَصْدَرِ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا إِمَّا **مُضْمَرٌ** أَوْ **مُظْهَرٌ، فَالْمُضْمَرُ:** إِمَّا مُسْتَتِرٌ أَوْ بَارِزٌ:

فَالْمُسْتَتِرُ: إِمَّا **وَاجِبُ الِاسْتِتَارِ**، فَهَذَا فِي الْمُتَكَلِّمِينِ، وَالْمُخَاطَبِ الْمُفْرَدِ الْمُذَكَّرِ مِنْ غَيْرِ الْمَاضِي، وَفِي اسْمِ فِعْلِ الْأَمْرِ، وَ(أَفْعَل) التَّفْضِيلِ، وَشِبْهِ الْفِعْلِ، إِذَا لَمْ يُوجَدْ شَرْطُ عَمَلِهِمَا، وَ**[ب/٥]** تَثَانِي **[أ/ظ/٧]** اِسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ وَجَمْعُهُمَا السَّالِمُ مُطْلَقًا، وَ(عَدَا) وَ(خَلَا) فِعْلَيْنِ، وَ(مَا عَدَا) وَ(مَا خَلَا) وَ(لَيسَ)، وَ(لَا يَكُونُ) فِي الِاسْتِثْنَاءِ. أَوْ **جَائِزُ الِاسْتِتَارِ**، فَهَذَا فِي غَيْرِهَا.

وَأَمَّا **الْبَارِزُ**: فَفِي تَثَانِي الْأَفْعَالِ: (أَلِفٌ) وَجَمْعُهَا، الْمُذَكَّرُ: (وَاوٌ) وجَمْعُهَا، الْمُؤَنَّثُ: (نُونٌ)، والْمُخَاطَبُ: الْوَاحِدُ وَالْوَاحِدَةُ، وَالْمُتَكَلِّمُ وَحْدَهُ مِنَ الْمَاضِي: (تَاءٌ)، وَالْمُتَكَلِّمُ مَعَهُ غَيْرِهِ مِنْهُ (نَا)، وَالْمُخَاطَبَةُ الْمُفْرَدَةُ مِنْ غَيْرِهِ: (يَاءٌ).

وَأَمَّا **الْمُظْهَرُ**: فَظَاهِرٌ، فَالْمُنْصَرِفُ الْمُسْنَدُ إِلَى مُذَكَّرٍ غَيْرِ جَمْعٍ[٥٩]، أَوْ إِلَى ضَمِيرِ الْمُفْرَدِ مُفْرَدٌ[٦٠]، وَإِلَى ضَمِيرِ الْمُثَنَّى مُثَنًّى[٦١]، وَإِلَى ضَمِيرِ الْمُثَنَّاةِ مُثَنَّاةٌ[٦٢]، وَإِلَى مُؤَنَّثٍ آدَمِيٍّ غَيْرِ جَمْعٍ مُتَّصِلٍ بِهِ[٦٣]، أَوْ إِلَى ضَمِيرِ مُؤَنَّثٍ غَيْرِ جَمْعِ الْمُذَكَّرِ الْمُكَسَّرِ الْعَاقِلِ مُفْرَدَةٌ[٦٤]، وَإِلَى جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ[٦٥] الَّذِي لَا يُشَابِهُ بِالْمُكَسَّرِ، وَلَا يُخَالِفُ الْقِيَاسَ مُفْرَدٌ إِذِ الْمُشَابِهُ فِي حُكْمِ الْمُكَسَّرِ كَـ(بَنِينَ)، وَالْمُخَالِفُ فِي حُكْمِ الْجَمْعِ بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ" كَـ(أَرَضِينَ) وَ(سِنِينَ)، وَإِلَى ضَمِيرِهِ جَمْعُ مُذَكَّرٍ[٦٦]، وَإِلَى جَمْعِ الْمُذَكَّرِ الْمُكَسَّرِ الْعَاقِلِ مُفْرَدٌ[٦٧] أَو مُفْرَدَةٌ إِنْ فِعْلًا أَوْ مُوَازِنًا لَهُ، وَإِلَّا جَازَ الْجَمْعُ

أَيْضًا كَـ(زَيْدٌ قُعُودُ غِلْمَانُهُ)، وَإِلَى ضَمِيرِ جَمْعٍ غَيْرِهِمَا مُفْرَدَةً أَوْ مَجْمُوعَةً إِنْ لَمْ يَكُنْ[٦٨] مُذَكَّرًا مُكَسَّرًا لَا يَعْقِلُ، وَإِلَّا جَازَ لِجَمْعِ الْمُذَكَّرِ الْمُكَسَّرِ **[أ/و/٨]** أَيْضًا كَـ(الْأَفْرَاسِ ذَهَابٌ[٦٩]).

وَالْمُؤَنَّثُ مَا فِيهِ (تَاءٌ) يُوقَفُ عَلَيْهَا (هَاءٌ)، وَلَوْ مُقَدَّرًا، أَوْ (أَلِفٌ) مَقْصُورَةٌ، أَوْ مَمْدُودَةٌ، هَذَا فِي غَيْرِ (ثَلَاثَةٍ إِلَى عَشَرَةٍ)، إِذِ التَّاءُ فِي مُذَكَّرِهَا، وَإِذَا رُكِّبَ (ثَلَاثَةٌ إِلَى تِسْعَةٍ) مَعَ (عَشَرَةَ) أُثْبِتَ التَّاءُ فِي الْأَوَّلِ فَقَطْ فِي الْمُذَكَّرِ[٧٠]، وَفِي الثَّانِي فَقَطْ فِي الْمُؤَنَّثِ[٧١].

وَالْمُؤَنَّثُ الْحَقِيقِيُّ: مَا بِإِزَائِهِ ذَكَرٌ مِنَ الْحَيَوَانِ[٧٢]، وَاللَّفْظِيُّ بِخِلَافِهِ[٧٣].

وَالْجَمْعُ الْمُكَسَّرُ: مَا تَغَيَّرَ صِيغَةُ مُفْرَدِهِ[٧٤].

وَالْجَمْعُ الْمُذَكَّرُ السَّالِمُ: مَا لَحِقَ آخِرَ مُفْرَدِهِ (وَاوٌ) مَضْمُومٌ مَا قَبْلَهَا[٧٥]، أَوْ (يَاءٌ) مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا[٧٦]، وَ(نُونٌ) مَفْتُوحَةٌ فِي غَيْرِ الْإِضَافَةِ.

وَالْجَمْعُ الْمُؤَنَّثُ السَّالِمُ: مَا لَحِقَ آخِرَ مُفْرَدِهِ[٧٧] (أَلِفٌ وَتَاءٌ)[٧٨]، وَكُلُّ جَمْعٍ غَيْرِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ: مُؤَنَّثٌ.

وَالتَّثْنِيَةُ: مَا لَحِقَ آخِرَ مُفْرَدِهِ (أَلِفٌ) أَوْ (يَاءٌ) مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهَا[٧٩]، وَ(نُونٌ) مَكْسُورَةٌ فِي غَيْرِ الْإِضَافَةِ.

وَالثَّالِثُ[٨٠]: الْمُبْتَدَأُ، وَهُوَ نَوْعَانِ: **الْأَوَّلُ**: الِاسْمُ أَوِ الْمُؤَوَّلُ بِهِ، الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ، الْمُجَرَّدُ عَنِ الْعَامِلِ اللَّفْظِيِّ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ خَبَرٍ، وَشَرْطُهُ: كَوْنُهُ مُفِيدًا، وَالْأَصْلُ تَقْدِيمُهُ، وَقَدْ يُؤَخَّرُ وَيُحْذَفُ بِقَرِينَةٍ، وَلَا يَتَعَدَّدُ لَفْظًا بِلَا عَاطِفٍ. **وَالثَّانِي**: الصِّفَةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ كَلِمَةِ الِاسْتِفْهَامِ أَوِ النَّفْيِ، رَافِعَةً لِظَاهِرٍ، وَفَاعِلُهُ سَادٌّ مَسَدَّ الْخَبَرِ. **[أ/ظ/٨]**

وَالرَّابِعُ: خَبَرُ الْمُبْتَدَإِ، وَهُوَ الْمُجَرَّدُ عَنِ الْعَامِلِ اللَّفْظِيِّ الْمُسْنَدُ بِهِ غَيْرُ الْفِعْلِ وَمَعْنَاهُ، وَقَدْ يَتَعَدَّدُ، وَيُحْذَفُ بِقَرِينَةٍ، وَيَكُونُ جُمْلَةً، فَلَا بُدَّ مِنْ عَائِدٍ إِلَى الْمُبْتَدَإِ إِنْ لَمْ يَكُنْ خَبَرًا عَنْ ضَمِيرِ الشَّأْنِ، وَقَدْ يُحْذَفُ، وَالْأَصْلُ أَنْ يُنَكَّرَ، وَقَدْ يُعَرَّفُ.

وَيَجِبُ الْفَاءُ فِي خَبَرِ مُبْتَدَإٍ بَعْدَ: (أَمَّا)، إِلَّا لِضَرُورَةِ الشِّعْرِ، أَوْ إِضْمَارِ الْقَوْلِ، وَيَجُوزُ فِي خَبَرِ النَّكِرَةِ[٨١] الْمَوْصُوفَةِ بِفِعْلٍ أَوْ ظَرْفٍ، وَالْمَوْصُولِ بِأَحَدِهِمَا، وَالْمَوْصُوفِ بِهِ، وَالْمُضَافِ إِلَيْهَا[٨٢]، وَكُلِّ يُضَافُ إِلَى نَكِرَةٍ، إِلَّا إِذَا دَخَلَهُ نَاسِخٌ، غَيْرَ: (إِنَّ)، وَ(أَنَّ)، وَ(كَأَنَّ)، وَ(لَكِنَّ)، فَفِي[٨٣] غَيْرِهَا لَا يَجُوزُ.

وَالْخَامِسُ: اسْمُ بَابِ (كَانَ)، وَحُكْمُهُ حُكْمُ الْفَاعِلِ.

وَالسَّادِسُ: خَبَرُ بَابِ (إِنَّ)، وَأَمْرُهُ أَمْرُ خَبَرِ الْمُبْتَدَإِ، لَكِنْ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ -غَيْرَ ظَرْفٍ- عَلَى اسْمِهَا.

وَالسَّابِعُ: خَبَرُ (لَا) لِنَفْيِ الْجِنْسِ، وَهُوَ كَخَبَرِ الْمُبْتَدَإِ.

[وَالثَّامِنُ: اسْمُ (مَا) وَ(لَا) الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِـ(لَيْسَ)، وَهُوَ كَالْمُبْتَدَإِ][٨٤].

وَالتَّاسِعُ: الْمُضَارِعُ الْخَالِي عَنِ النَّاصِبِ[٨٥] وَالْجَازِمِ.

وَأَمَّا الْمَنْصُوبُ: فَثَلَاثَةَ عَشَرَ:

الْأَوَّلُ: الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ، وَهُوَ اسْمُ مَا فَعَلُهُ **[ب/٦]** فَاعِلٌ، عَامِلٌ بِمَعْنَاهُ، وَلَا يَلْزَمُ لَهُ.

وَالثَّانِي: الْمَفْعُولُ بِهِ، وَهُوَ اسْمُ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ، وَهُوَ بِلَا حَرْفِ الْجَرِّ خَاصٌّ بِالْمُتَعَدِّي، وَبِهَا عَامٌّ.

وَالثَّالِثُ: الْمَفْعُولُ فِيهِ، وَهُوَ اسْمُ مَا **[أ/و/٩]** فُعِلَ فِيهِ مَضْمُونُ عَامِلِهِ.

وَالرَّابِعُ: الْمَفْعُولُ لَهُ، وَهُوَ اسْمُ مَا فُعِلَ لِأَجْلِهِ مَضْمُونُ عَامِلِهِ، وَقَدْ يُقَدَّمُ كُلٌّ مِنْهَا عَلَى عَامِلِهِ، وَقَدْ يُحْذَفُ غَيْرُ الْأَوَّلِ مُطْلَقًا، وَالْعَامِلُ بِقَرِينَةٍ.

وَالْخَامِسُ: الْمَفْعُولُ مَعَهُ، وَهُوَ الْمَذْكُورُ بَعْدَ (الْوَاوِ) لِمُصَاحِبَةِ مَعْمُولٍ غَيْرِ مَنْصُوبٍ لِعَامِلِهِ، وَلَا يُقَدَّمُ عَلَى الْعَامِلِ، وَلَا عَلَى الْمَعْمُولِ الْمُصَاحِبِ.

وَالسَّادِسُ: الْحَالُ، وَهُوَ مَا يُبَيِّنُ هَيْئَةَ الْفَاعِلِ أَوِ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَلَوْ مَعْنًى، وَشَرْطُهَا أَنْ تُنَكَّرَ، وَعَامِلُهَا الفِعْلُ **[ج/٤]** أَوْ شِبْهُهُ أَوْ مَعْنَاهُ، وَلَا تُقَدَّمُ عَلَى الْأَخِيرِ فِيمَا عَدَا مِثْلَ: (زَيْدٌ قَائِمًا كَعَمْرٍو قَاعِدًا)، إِلَّا إِذَا كَانَا[٨٦] ظَرْفَيْنِ عَلَى رَأْيٍ[٨٧]، أَوْ الْعَامِلُ ظَرْفًا[٨٨] مَعَ تَقَدُّمِ الْمُبْتَدَإِ عَلَيْهَا عَلَى آخَرَ، وَلَا عَلَى ذِي الْحَالِ الْمَجْرُورِ[٨٩] إِلَّا بِغَيْرِ الْمُضَافِ مَعْنًى عَلَى رَأْيٍ[٩٠]، وَيَجِبُ تَقْدِيمُهَا عَلَى صَاحِبِهَا النَّكِرَةِ الْمَحْضَةِ، وَقَدْ تَكُونُ جُمْلَةً خَبَرِيَّةً بِرَابِطٍ[٩١] هُوَ الضَّمِيرُ وَحْدَهُ فِي الْمُضَارِعِ الْمُثْبَتِ، أَوْ مَعَ[٩٢] (الْوَاوِ)، أَوْ أَحَدِهِمَا فِي غَيْرِهِ، وَقَدْ يَتَعَدَّدُ، وَيُحْذَفُ عَامِلُهَا بِقَرِينَةٍ.

وَالسَّابِعُ: التَّمْيِيزُ، وَهُوَ نَكِرَةٌ تَرْفَعُ الْإِبْهَامَ عَنْ ذَاتٍ مَذْكُورَةٍ تَامَّةٍ أَوْ مُقَدَّرَةٍ فِي نِسْبَةٍ، وَلَا يُقَدَّمُ عَلَى عَامِلِهِ إِلَّا عَلَى رَأْيٍ[٩٣]، إِنْ فِعْلًا أَوْ شِبْهَهُ.

وَالثَّامِنُ: الْمُسْتَثْنَى **[أ/ظ/٩]** وَهُوَ الْمَذْكُورُ بَعْدَ بَابِ (إِلَّا)، فَإِنْ أُخْرِجَ عَنْ مُتَعَدِّدٍ فَمُتَّصِلٌ، وَقَدْ يُحْذَفُ، وَإِلَّا فَمُنْقَطِعٌ، **وَيُنْصَبُ** إِذَا كَانَ بَعْدَ (إِلَّا) فِي كَلَامٍ مُوجِبٍ تَامٍّ، أَوْ مُقَدَّمًا عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، أَوْ مُنْقَطِعًا، لَكِنْ عِنْدَ تَمِيمٍ جَازَ الْبَدَلُ فِيمَا قَبْلَهُ اسْمٌ[٩٤]، يصِحُّ حَذْفُهُ، أَوْ بَعْدَ (خَلَا) أَوْ (عَدَا) أَوْ (حَاشَا) أَفْعَالًا، أَوْ (مَا خَلَا) أَوْ (مَاعَدَا) أَوْ (لَيْسَ) أَوْ (لَا يَكُونُ)، وَيَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ، وَيُخْتَارُ الْبَدَلُ فِي كَلَامٍ تَامٍّ غَيْرِ مُوجِبٍ، وَيُعْرَبُ عَلَى

حَسَبِ الْعَامِلِ فِي غَيْرِ تَامٍّ[٩٥]، **وَيُخَفَّضُ** بَعْدَ (حَاشَا) وَ(عَدَا) وَ(خَلَا) حُرُوفًا، وَبَعْدَ (سِوَى) وَ(سَوَاءَ) وَ(غَيْرِ) صِفَةً، وَقَدْ يُحْمَلُ عَلَى (إِلَّا)، فَيُعْرَبُ كَالْمُسْتَثْنَى بِـ(إِلَّا)، كَمَا يُحْمَلُ (إِلَّا) عَلَيْهَا إِذَا تَعَذَّرَ الِاسْتِثْنَاءُ، فَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا صِفَةً.

وَالتَّاسِعُ: خَبَرُ بَابِ (كَانَ)، وَهُوَ كَخَبَرِ الْمُبْتَدَإِ، وَجَازَ حَذْفُ (كَانَ) خَاصَّةً بِقَرِينَةٍ، نَحْوُ: (النَّاسُ مُجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ)، وَجَازَ فِيهِ نَصْبُ الْأَوَّلِ وَرَفْعُ [الثَّانِي][٩٦] وَعَكْسُهُ، وَنَصْبُهُمَا، وَرَفْعُهُمَا.

وَالْعَاشِرُ: اسْمُ بَابِ (إِنَّ)، وَهُوَ كَالْمُبْتَدَإِ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ غَيْرَ ضَمِيرِ الشَّأْنِ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ.

وَالْحَادِيَ عَشَرَ: اسْمُ (لَا) لِنَفْيِ الْجِنْسِ، وَقَدْ يُحْذَفُ **[أ/و/١٠]** إِذَا ذُكِرَ خَبَرُهُ.

وَالثَّانِيَ عَشَرَ: خَبَرُ (مَا) وَ(لَا) الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِـ(لَيْسَ)، وَهُوَ كَخَبَرِ الْمُبْتَدَإِ.

وَالثَّالِثَ عشرَ: مُضَارِعٌ دَخَلَهُ نَاصِبٌ.

وَأَمَّا الْمَجْرُورُ: فَاثْنَانِ: الْأَوَّلُ: الْمَجْرُورُ بِالْحَرْفِ، **وَالثَّانِي:** الْمَجْرُورُ بِالْإِضَافَةِ، وَلَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِمَا سُمِعَ بِمَفْعُولِ الْمُضَافِ، وَظَرْفِهِ، وَالْقَسَمِ فِي السَّعَةِ، وَبِفَاعِلِهِ، وَنَعْتِهِ، وَمَعْمُولِ غَيْرِهِ، وَالنِّدَاءِ فِي الضَّرُورَةِ، وَلَا تَقْدِيمُ[٩٧] مَعْمُولِهِ عَلَى الْمُضَافِ غَيْرَ (غَيْرٍ)، وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُضَافُ بِقَرِينَةٍ، فَيُعْطَى إِعْرَابُه لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ قِيَاسًا، وَقَدْ يَبْقَى مَجْرُورًا، وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ، وَيَبْقَى الْمُضَافُ عَلَى حَالِهِ إِنْ كُرِّرَ مُضَافًا إِلَى مِثْلِ الْمَحْذُوفِ، نَحْوُ: يَا تَيْمَ تيمَ عَدِيٍّ[٩٨]، أَوْ عُطِفَ عَلَيْهِ مَا أُضِيفَ إِلَيهِ، نَحْوُ: (ذِرَاعَي وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ)[٩٩]، وَإِلَّا فَيُنَوَّنُ كـ(حِينَئِذٍ)، إِلَّا إِذَا كَانَ غَايَةً، أَي: الْجِهَاتُ السِّتُّ[١٠٠]، وَ(حَسْبُ)، وَ(لَا غَيْرُ)، وَ(لَيْسَ غَيْرُ) مَنْوِيًّا فِيهَا الْمُضَافُ إِلَيْهِ، فَيُضَمُّ، وَقَلَّ حَذْفُهُمَا.

وَأَمَّا الْمَجْزُومُ: [ب/٧] فَمُضَارِعٌ دَخَلَهُ جَازِمٌ، فَإِنْ كَانَ مِنْ كَلِمِ الْمُجَازَاةِ[١٠١]، يَقْتَضِي شَرْطًا وَجَزَاءً، فَإِنْ كَانَا مُضَارِعَيْنِ بِلَا فَاءٍ [فَقَط][١٠٢]، أَوْ الشَّرْطُ مُضَارِعًا، فَيَجِبُ جَزْمُ الْمُضَارِعِ وَإِنْ كَانَ **[أ/ظ/١٠]** ٱلْجَزَاءُ مُضَارِعًا بِلا (فَاءٍ)، جَازَ جَزْمُهُ وَرَفْعُهُ، وَإِنْ مَاضِيًا مُتَصَرِّفًا بِمَعْنَى ٱلْمُضَارِعِ، أَوْ مُضَارِعًا مَنْفِيًّا بِـ (لَمْ) أَوْ (لَمَّا)، فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ ٱلْفَاءُ، وَلَا جَزْمٌ إِلَّا فِي مَحَلِّه، وَإِنْ مَاضِيًا بِمَعْنَاهُ، وَيَلْزَمُهُ (قَدْ) ولَوْ مُقَدَّرًا، أَوْ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ، أَوْ مُضَارِعًا بِـ (السِّينِ)، أَوْ (سَوْفَ)، أَوْ (لَنْ)، أَوْ (مَا)، أَوْ جُمْلَةً ٱسْمِيَّةً، أَوْ فِعْلِيَّةً إِنْشَائِيَّةً، فَيَجِبُ ٱلْفَاءُ فِيهِ. وَإِنْ مُضَارِعًا بِدُونِهَا مُثْبَتًا، أَوْ مَنْفِيًّا بِـ(لَا)، فَيُرْفَعُ مَعَ (ٱلْفَاءِ)، وَيُجْزَمُ بِدُونِهَا، فَلَا جَزْمَ بَعْدَ (ٱلْفَاءِ) إِلَّا فِي مَحَلِّ ٱلْجُمْلَةِ.

وَٱلنَّوْعُ ٱلثَّانِي[١٠٣]: خَمْسَةُ أَقْسَامٍ، وَلَا يُقَدَّمُ عَلَى مَتْبُوعِهِ إِلَّا ٱلْعَطْفُ لِلضَّرُورَةِ، وَيَتْبَعُهُ فِي ٱلْعَامِلِ وَٱلْإِعْرَابِ.

ٱلْأَوَّلُ: ٱلصِّفَةُ: وَهُوَ تَابِعٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنًى فِي مَتْبُوعِهِ مُطْلَقًا، وَقَدْ يَتَعَدَّدُ، وَقَدْ يُوصَفُ ٱلنَّكِرَةُ بِجُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ فِيهَا ضَمِيرٌ إِلَيْهَا، وَقَدْ يُحْذَفُ بِقَرِينَةٍ، وَيُوصَفُ بِحَالِ ٱلْمَوْصُوفِ فَيَتْبَعُهُ فِي ٱلتَّعْرِيفِ وَٱلتَّنْكِيرِ، وَٱلْإِفْرَادِ وَٱلتَّثْنِيَةِ وَٱلْجَمْعِ، وَٱلتَّذْكِيرِ وَٱلتَّأْنِيثِ، وَبِحَالِ مُتَعَلَّقِهِ فَيَتْبَعُهُ فِي ٱلْأَوَّلَيْنِ فَقَطْ.

ٱلنَّكِرَةُ: مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ لا بِعَيْنِهِ، **وَٱلْمَعْرِفَةُ:** مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ، وَأَنْوَاعُهَا سِتَّةٌ:

ٱلْأَوَّلُ: ٱلْمُضْمَرَاتُ، وَهُوَ إِمَّا **مَرْفُوعٌ مُتَّصِلٌ** وَقَدْ مَرَّ، **[أ/و/١١]** أَوْ **مَرْفُوعٌ مُنْفَصِلٌ**، وَذَا: (هُوَ، هِيَ، هُمَا، [هُم][١٠٤]، هُنَّ)، (أَنْتَ، أَنْتِ، أَنْتُمَا، أَنْتُمْ، أَنْتُنَّ، أَنَا، نَحْنُ)، **أَوْ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ مَنْصُوبٍ وَمَجْرُورٍ مُتَّصِلَيْنِ**، نحوُ: (ضَرَبَهُ، ضَرَبَهَا، ضَرَبَهُمَا، ضَرَبَهُم، ضَرَبَهُنَّ، ضَرَبَكَ، ضَرَبَكِ، ضَرَبَكُمَا، ضَرَبَكُم، ضَرَبَكُنَّ، ضَرَبَنِي، ضَرَبْنَا)، و(لَهُ، لَهَا، لَهُمَا)، انتهى، أَوْ **مَنْصُوبٌ مُنْفَصِلٌ**، وَهُوَ: (إِيَّاهُ، إِيَّاهَا، إِيَّاهُمَا، إِيَّاهُمْ، إِيَّاهُنَّ، إِيَّاكَ، إِيَّاكِ، إِيَّاكُمَا، إِيَّاكُمْ، إِيَّاكُنَّ، إِيَّايَ، إِيَّانَا).

وَٱلثَّانِي: ٱلْعَلَمُ، وَهُوَ إِمَّا عَلَمُ شَخْصٍ، أَوْ عَلَمُ جِنْسٍ.

وَٱلثَّالِثُ: أَسْمَاءُ ٱلْإِشَارَاتِ، وَهِيَ: (ذَا) لِلْمُذَكَّرِ، وَلِمُثَنَّاه: (ذَانِ، وَذَيْنِ)، وَلِلْمُؤَنَّثِ: (تَا، وذِي، وتِه، وذِهِ، وتهي، وَذِهي، وذات)، ولمثنَّاها: (تَانِ، وتَيْنِ)، وَلِجَمْعِهِمَا: (أُولَى، وأُولَاءِ)، وَيَدْخُلُهَا حَرْفُ ٱلتَّنْبِيهِ كَـ (هَذَا)، أو كَافِ ٱلْخِطَابِ: كـ (ذَاكَ، ذَاكِ، ذَاكُمَا، ذَاكُنَّ)، أَو كلاهما، وَيُقَالُ: (تِلْكَ، وَأُولَالِكَ، وَذَانِّكَ، وَتَانِّكَ) لِلْبَعِيدِ، وَ(ثَمَّةَ، وَهُنَا، وَهَهُنَا، وهَنَّا،**[ج/٥]** وَهُنَالِكَ) لِلْمَكَانِ خَاصَّةً.

ٱلرَّابِعُ: ٱلْمَوْصُولُ، ويلزمُهُ صِلَةٌ جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ مَعْلُومَةٌ لِلسَّامِعِ، فِيهَا عَائِدٌ إِلَيْهِ، وَقَدْ يُحْذَفُ بِقَرِينَةٍ، وَهُوَ: (ٱلَّذِي) لِلْوَاحِدِ، وَلِمُثَنَّاه: (ٱللَّذَانِ، وَاللَّذَيْنِ)، وَلِجَمْعِه: (اللَّذِينَ)، وَ(الَّتِي) لِلْوَاحِدَةِ، وَلِمثناها **[أ/ظ/١١]**: (ٱللَّتَانِ، وَٱللَّتَيْنِ)، وَلِجَمْعِهَا: (ٱللَّوَاتِي، وَٱللَّائِي، وَٱللَّاي، وَٱللَّاتِي، وَٱللَّوَائِي)، وَ(ذَا) بَعْدَ (مَا) ٱلِٱسْتِفْهَامِيَّةِ، وَ(مَا)، وَ(مَنْ)، وَ(أَيُّ)، وَ(أَيَّةُ)، وَٱلْأَلِفُ وَٱللَّامُ فِي ٱسمِ ٱلْفَاعِلِ وَٱلْمَفْعُولِ.

وَٱلْخَامِسُ: ٱلْمُعَرَّفُ بِٱللَّامِ لِلْعَهْدِ أَوْ لِلْجِنْسِ مُطْلَقًا، وَبِحَرْفِ ٱلنِّدَاءِ إِذَا قُصِدَ مُعَيَّنٌ.

وَٱلسَّادِسُ: ٱلْمُضَافُ إِلَى أَحَدِ هٰذِهِ ٱلْخَمْسَةِ مَعْنَوِيَّةً.

وَٱلثَّانِيُ[١٠٥]: **ٱلْعَطْفُ بِٱلْحُرُوفِ**: وَهُوَ تابِعٌ بحَرْفِ ٱلْعَطْفِ، وَهِيَ: (ٱلْوَاوُ، وَٱلْفَاءُ، وَثُمَّ، وَحَتَّى، وَأَو، وَأَمْ، وَأَمَّا، وَلَا، وَبَلْ، وَلَكِنْ)، وَعِنْدَ ٱلْبَصرِيَّةِ قَبُحَ ٱلْعَطْفُ فِي ٱلسَّعَةِ عَلَى ٱلْمَرْفُوعِ ٱلْمُتَّصِلِ بِلا فَصْلٍ[١٠٦]، وَعَلَى ٱلضَّمِيرِ ٱلْمَجْرُورِ بلا إِعَادَةِ ٱلْجَارِّ[١٠٧]، وَيُعْطَفُ شَيْئَانِ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ عَلَى مَعْمُولَيِ عَامِلٍ بِلا خِلَافٍ، وَعَامِلَيْنِ بِهِ، فَمَنَعَهُ ٱلْجُمْهُورُ مُطْلَقًا، وَأَجَازَهُ ٱلبَعْضُ مُطْلَقًا[١٠٨]، وَٱلْآخَرَانِ قَدَّمَ ٱلْمَجْرُورَ، وَٱلْآخَرَانِ أَحَدَ ٱلْعَامِلَيْنِ جَارًّا.

وَٱلثَّالِثُ: ٱلتَّأْكِيدُ: وَهُوَ لَفْظِيٌّ بِتَكْرِيرِ ٱلْأَوَّلِ أَوْ مُرَادِفِهِ، أَوْ مَعْنَوِيٌّ خُصَّ **[ب/٨]** بِٱلْمَعَارِفِ، وَهُوَ: (نَفْسُهُ، وَعَيْنُهُ، وَكِلَاهُمَا، وَكِلْتَاهُمَا، وَكُلُّهُ، وَأَجْمَعُ)، وَأَمَّا (أَكْتَعُ، وَأَبْتَعُ، وَأَبْصَعُ)، فَلَا تُذْكَرُ إِلَّا بَعْدَ (أَجْمَعُ)، وَإِذَا أُكِّدَ ٱلْمَرْفُوعُ ٱلْمُتَّصِلُ بِـ (ٱلنَّفْسِ، وَٱلْعَيْنِ) أُكِّدَ أَوَّلًا بِمُنْفَصِلٍ.

وَٱلرَّابِعُ: ٱلْبَدَلُ[١٠٩] **[أ/و/١٢]**: وَهُوَ ٱلْمَقْصُودُ بِٱلنِّسْبَةِ دُونَ مَتْبُوعِهِ، وَهُوَ إِمَّا بَدَلُ ٱلْكُلِّ إِنْ صَدَقَ عَلَى وَاحِدٍ، أَوْ بَدَلُ ٱلبَعْضِ إِنْ كَانَ جُزْءَ ٱلْمُبْدَلِ منهُ، أَوْ بَدَلُ ٱلْاِشْتِمَالِ إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا تَعَلُّقٌ بِغَيْرِهِمَا، بِحَيْثُ يَنتَظِرُ ٱلنَّفْسُ بَعْدَ ٱلْأَوَّلِ إِلَى ٱلثَّانِي، أَوْ بَدَلُ ٱلْغَلَطِ إِنْ ذُكِرَ ٱلْمُبْدَلُ غَلَطًا، إِمَّا بَدَاءَ فَيَرْتَقِي إِلَى ٱلْأَعْلَى أَوْ غَيْرِهِ فَلَا يَقَعُ فِي ٱلْفَصِيحِ إِلَّا بِـ (بَل)، وَيَجِبُ وَصْفُ ٱلنَّكِرَةِ ٱلْمُبْدَلَةِ مِنَ ٱلْمَعْرِفَةِ بَدَلِ كُلٍّ، وَلَا يُبْدَلُ ٱلظَّاهِرُ مِنَ ٱلضَّمِيرِ كُلًّا إِلَّا مِنَ الْغَائِبِ.

وَٱلْخَامِسُ: عَطْفُ ٱلْبَيَانِ: وَهُوَ تَابِعٌ يُذْكَرُ لِإِيضَاحِ مَتْبُوعِهِ[١١٠]، وَلَا يَدُلُّ عَلَى مَا فِيهِ، فَمَجْمُوعُ ٱلْمَعْمُولَاتِ ثَلَاثُونَ.

الْبَابُ الثَّالِثُ: فِي الْعَمَلِ

وَهُوَ مَا مِنَ العَامِلُ، وَيَخْتَلِفُ بِهِ آخِرُ ٱلْمَعْمُولِ، وَلَهُ تَقْسِيمَاتٌ أَرْبَعَةٌ مُتَدَاخِلَةٌ: ٱلْأَوَّلُ: بِحَسَبِ ٱلذَّاتِ: وَهُوَ إِمَّا **حَرَكَةٌ**: ضَمَّةٌ وَفَتْحَةٌ وَكَسْرَةٌ، أَوْ **حَرْفٌ**: وَوَاوٌ، وَأَلِفٌ، وَيَاءٌ، وَنُونٌ، أَوْ **حَذْفٌ**: حَذْفُ الحَرَكَةِ، وَحَذْفُ الْآخِرِ، وَحَذْفُ النُّونِ، فَالْمَجْمُوعُ عَشَرَةٌ.

ٱلثَّانِي: بِحَسَبِ ٱلْمَحَلِّ: فَهُوَ إِمَّا بِٱلْحَرَكَاتِ ٱلْمَحْضَةِ، أَوْ بِالْحُرُوفِ الْمَحْضَةِ، أَوْ بِٱلْحَرَكَةِ مَعَ ٱلْحَذْفِ، أَوْ بِٱلْحَرْفِ مَعَ ٱلْحَذْفِ. **[أ/ظ/١٢]**

ٱلْأَوَّلُ[١١١]: إِمَّا تَامُّ ٱلْإِعْرَابِ: بِٱلضَّمَّةِ رَفْعًا، وَٱلْفَتْحَةِ نَصْبًا، وَٱلْكَسْرَةِ جَرًّا، فَهُوَ ٱلْاِسْمُ ٱلْمُفْرَدُ، وَٱلْجَمْعُ ٱلْمُكَسَّرُ **[ج/٦]**[١١٢] ٱلْمُنْصَرِفَانِ، أَوْ نَاقِصُ ٱلْإِعْرَابِ: [إِمَّا][١١٣] بِٱلضَّمَّةِ رَفْعًا، وَٱلْفَتْحَةِ نَصْبًا وَجَرًّا، فَهُوَ غَيْرُ ٱلْمُنْصَرِفِ، وَإِمَّا بِٱلضَّمَّةِ رَفْعًا، وَٱلْكَسْرَةِ نَصْبًا وَجَرًّا، فَهُوَ جَمْعُ ٱلْمُؤَنَّثِ ٱلسَّالِمِ.

وَٱلثَّانِي[١١٤]: أَيْضًا إِمَّا تَامُّ ٱلْإِعْرَابِ: بِٱلْوَاوِ رَفْعًا، وَٱلْأَلِفِ نَصْبًا، وَٱلْيَاءِ جَرًّا، فَهُوَ ٱلْأَسْمَاءُ ٱلْسِّتَّةُ ٱلْمُضَافَةُ إِلَى غَيْرِ يَاءِ ٱلْمُتَكَلِّمِ، مُفْرَدَةً، مَكَبَّرَةً، وَهِيَ: (أَبُوهُ، وَأَخُوهُ، وَحَمُوهَا، وَهَنُوهُ، وَفُوهُ، وَذُو مَالٍ)، وَإِمَّا نَاقِصُ ٱلْإِعْرَابِ: إِمَّا بِٱلْوَاوِ رَفْعًا، وَٱلْيَاءِ نَصْبًا وَجَرًّا، فَهُوَ جَمْعُ ٱلْمُذَكَّرِ ٱلسَّالِمِ، وَأُولُو[١١٥]، وبَابُ عِشْرِينَ، أَوْ بِٱلْأَلِفِ رَفْعًا، وَٱلْيَاءِ نَصْبًا وَجَرًّا، فَهُوَ ٱلْمُثَنَّى، وَٱثْنَانِ، وَ(كِلَا) مضافًا إِلَى مُضْمَرٍ.

وَٱلثَّالِثُ[١١٦]: لَا يَكُونُ إِلَّا تَامَّ ٱلْإِعْرَابِ: أَمَّا بِٱلضَّمَّةِ رَفْعًا، وَٱلْفَتْحَةِ نَصْبًا، وَحَذْفِ ٱلْحَرَكَةِ جُزْمًا، فَهُوَ ٱلْمُضَارِعُ ٱلصَّحِيحُ ٱلْآخِرِ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِهِ ضَمِيرٌ[١١٧]، أَوْ بِٱلضَّمَّةِ رَفْعًا، وَٱلْفَتْحَةِ نَصْبًا، وَحَذْفِ ٱلْآخِرِ جَزْمًا، فَهُوَ ٱلْمُضَارِعُ ٱلْمُعْتَلُّ ٱلْآخِرُ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِهِ ضَمِيرٌ.

وَٱلرَّابِعُ[١١٨]: لَا يَكُونُ **[أ/و/١٣]** إِلَّا نَاقِصَ ٱلْإِعْرَابِ، بِالنُّونِ رَفْعًا، وَحَذْفِهِ نَصْبًا وَجَزْمًا، فَهُوَ ٱلْمُضَارِعُ ٱلْمُتَّصِلُ بِآخِرِهِ ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ غَيْرُ النُّونِ، فَٱلْمَجْمُوعُ تِسْعَةٌ.ثُمَّ ٱلْاِسْمُ ٱلْمُعْرَبُ بِٱلْحَرَكَةِ إِنْ دَخَلَهُ ٱلْجَرَّ وَالتَّنْوِينَ فَمُنْصَرِفٌ، وَإِلَّا[١١٩] فَغَيْرُ مُنْصَرِفٍ، إِمَّا **سَمَاعِيٌّ**[١٢٠]: نَحْوُ: أُحَادُ وَمَوْحَدُ، وَثُنَاءُ[١٢١] وَمَثْنَى، وَثُلَاثُ وَمَثْلَثُ، وَرُبَاعُ وَمَرْبَعُ، وَخُمَاسُ[١٢٢] وَمُخْمَسُ، وَأُخَرُ: صِفَاتٌ[١٢٣]، وَنَحْوُ: جُمَعُ، وَكُتَعُ، وَبُتَعُ، وَبُصَعُ: جُمُوعًا، وَنَحْوُ: عُمَرُ، وَزُفَرُ، وَزُحَلُ[١٢٤]، وَقُزَحُ: أَعْلَامًا، أَوْ **قِيَاسِيٌّ**: وَهُوَ **كُلُّ** عَلَمٍ عَلَى وِزْنٍ خُصَّ بِالْفِعْلِ، كَضَرَبَ، وَشَمَّرَ، وَانْقَطَعَ، وَاجْتَمَعَ، وَاسْتَخْرَجَ، أَوْ فِي أَوَّلِهِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ غَيْرِ قَابِلٍ لِلتَّاءِ بِاعْتِبَارِ السَّبَبِ، نَحْوُ: يَشْكُرُ، **وَكُلُّ** أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ، وَالصِّفَةِ، **وَكُلُّ** اسْمٍ أَعْجَمِيٍّ اسْتُعْمِلَ فِي أَوَّلِ نَقْلِهِ عَلَمًا، زَائِدًا عَلَى الثَّلَاثَةِ، كَقَالُونَ، وَإِبْرَاهِيمَ، وَكُلُّ مُؤَنَّثٍ بِالْأَلِفِ، كَحُبْلَى، وَحَمْرَاءَ، **وَكُلُّ** عَلَمٍ فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ لَفْظًا، كَحَمْزَةَ، **[ب/٩]** أَوْ تَقْدِيرًا إِنْ زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ، أَوْ[١٢٥] تَحَرَّكَ أَوْسَطُهُ عَلَمَ مُؤَنَّثٍ، كَقَدَمَ، وَشَتَرَ، وَسَقَرَ، فَلَو سُمِّيَ بِهِ أَوْ بِالزَّائِدِ ٱلَّذِي تَأْنِيثُهُ غَيْرُ **[أ/ظ/١٣]** أَصْلِيٍّ، كَكِلَابٍ مَذْكَرٍ صُرِفَ، وَجَازَ صَرْفُ عَلَمِ الْمُؤَنَّثِ الثُّلَاثِيِّ السَّاكِنِ الأَوْسَطِ وَمَنْعُهُ، كَهِنْد، **وَكُلُّ** عَلَمٍ مُرَكَّبٍ مَزْجًا من اسْمَيْنِ، نَحْوُ: بَعْلَبَكَ، عَلَى الفَصِيحَةِ، **وَكُلُّ** مَا فِيهِ أَلِفٌ ونُونٌ زَائِدَتَانِ، عَلَمًا أَوْ وَصْفًا لَا يَقْبَلُ التَّاءَ، كَعُمْرَانَ، وَرَحْمَنَ، **وَكُلُّ** جَمْعٍ عَلَى فَعَالِلَ، أَوْ فَعَالِيلَ، كَمَسَاجِد، وَمَصَابِيحَ، وَجَازَ صَرْفُهُ[١٢٦] لِضَرُورَةِ الشِّعْرِ، أَوْ لِلتَّنَاسُبِ، وَمَا أُضِيفَ أَوْ دَخَلَهُ لَامُ التَّعْرِيفِ انْصَرَفَ.

وَالثَّالِثُ: **[ج/٧]** بِحَسَبِ النَّوْعِ: فَهُوَ إِمَّا **رَفْعٌ**: ضَمَّةٌ، وَوَاوٌ، وَأَلِفٌ، وَنُونٌ، أَوْ **نَصْبٌ**: فَتْحَةٌ، وَكَسْرَةٌ، وَأَلِفٌ، وَيَاءٌ، وَحَذْفُ النُّونِ، أَوْ **جَرٌّ** خُصَّ بِالْاِسْمِ: كَسْرَةٌ، وَفَتْحَةٌ، وَيَاءٌ، أَوْ **جَزْمٌ** خُصَّ بِالْفِعْلِ: حَذْفُ الحَرَكَةِ، وَحَذْفُ الآخِرِ، وَحَذْفُ النُّونِ.

وَالرَّابِعُ: بِحَسَبِ الصِّفَةِ: فَهُوَ إِمَّا **لَفْظِيٌّ** يَظْهَرُ فِي آخِرِ اللَّفْظِ، وَإِمَّا **تَقْدِيرِيٌّ** [يُقَدَّرُ فِيهِ][١٢٧] لمَانِعٍ غَيْرِ الإِعْرَابِ الحَقِيقِيِّ، وَهُوَ فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعَ: **الأَوَّلُ**: مُفْرَدٌ آخِرُهُ أَلِفٌ وَلَوْ حُذِفَ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، فَإِن اسْمًا فَكُلُّ إِعْرَابِهِ تَقْدِيرِيٌّ، وَإِنْ فِعْلًا فَغَيْرُ جَزْمِهِ تَقْدِيرِيٌّ.

وَالثَّانِيُ: الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ[١٢٨] **[أ/و/١٤]** غَيْرُ التَّثْنِيَةِ، وَإِنْ ذَهَبَ الجُمْهُورُ إِلَى بِنَائِهِ، فَإِنَّ جَمْعَ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ فَرَفْعُهُ –فَقَطْ– تَقْدِيرِيٌّ، وَإِنْ غَيْرَهُ فَالكُلُّ تَقْدِيرِيٌّ.

وَالثَّالِثُ: مَا فِي آخِرِهِ بِنَاءٌ مَحْكِيٌّ، كَخَمْسَةَ عَشَرَ عَلَمًا عَلَى الأَشْهَرِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ مَبْنِيٌّ، أَوْ إِعْرَابٌ مَحْكِيٌّ، إِمَّا جُمْلَةٌ جُعِلَتْ عَلَمًا، أَوْ مُفْرَدًا عِنْدَ الْحِجَازِيِّ، وَكَذَا كُلُّ عَلَمٍ مُرَكَّبٍ جُزْؤُهُ الثَّانِي مَعْمُولٌ لِمَا لَا إِعْرَابَ لَهُ، كَأَنَّ زَيْدًا، وَأَمَّا نَحْوُ: عَبْدُ اللَّهِ، وَمَضْرُوبٌ غُلامُهُ عَلَمًا، فَجُزْؤُهُ الْأَوَّلُ: مُعْرَبٌ، وَثَانِيهِ: مَشْغُولٌ بِإِعْرَابِ الحِكَايَةِ.

وَالرَّابِعُ: مَا فِي آخِرِهِ يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا وَلَوْ حُذِفَ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، فَإِنِ اسْمًا فَغَيْرُ نَصْبِهِ تَقْدِيرِيٌّ، وَإِنْ فِعْلًا لَا يَلْحَقُ بِآخِرِهِ ضَمِيرٌ فَرْفَعُهُ – فَقَطْ– تَقْدِيرِيٌّ.

وَالْخَامِسُ: مُضَارِعٌ آخِرُهُ وَاوٌ مَضْمُومٌ مَا قَبْلَهَا وَلَمْ يَتَّصِلْ بِهِ ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ فَرْفَعُهُ –فقط– تَقْدِيرِيٌّ.

وَالسَّادِسُ: اسْمٌ مُعْرَبٌ بِالحُرُوفِ مُلاقٍ لِلسَّاكِنِ، فَإِنْ مِنَ الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ المُذْكُورَةِ فَالكُلُّ تَقْدِيرِيٌّ، وَإِنْ جَمْعَ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ: فَإِنْ فُتِحَ مَا قَبْلَ الإِعْرَابِ حُرِّكَ بِمَا مِنْ جِنْسِهِ، فَيَكُونُ الكُلُّ لَفْظِيًّا، وَإِلَّا فَيُحْذَفُ فَيَكُونُ الكُلُّ تَقْدِيرِيًّا، وَإِنْ مُثَنًّى فَرْفَعُهُ **[أ/ظ/١٤]** تَقْدِيرِيٌّ، وَفِي غَيْرِهِ: كَسْرُ اليَاءِ فَيَكُونُ لَفْظِيًّا.

وَالسَّابِعُ: اَلمُعْرَبُ بِالحَرَكَةِ اَلمَوْقُوفِ عَلَيْهَا[١٢٩] بِالْإِسْكَانِ، فَإِنْ لَمْ يُنَوَّنْ بِتَنْوِينِ التَّمَكُّنِ، أَوْ كَانَ فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ فَالْكُلُّ تَقْدِيرِيٌّ، وَإِنْ نُوِّنَ بِدُونِهَا فَغَيْرُ نَصْبِهِ تَقْدِيرِيٌّ. وَإِمَّا **مَحْلِيٌّ**[١٣٠] لَا يَظْهَرُ وَلَا يُقَدَّرُ فِيهِ، وَهُوَ **فِي مَوْضُعَيْنِ:**

اَلْأَوَّلُ: اَلِاسْمُ اَلْمُعْرَبُ اَلْمُشْتَغِلُ آخِرُهُ بِإِعْرَابٍ غَيْرِ مَحْكِيٍّ، **وَالثَّانِي:** اَلمَبْنِيُّ اَلْعَارِضُ، وَالْمَبْنِيُّ مَا حَرَكَتُهُ وَسُكُونُهُ لَا بِعَامِلٍ، وَهُوَ إِمَّا **مَبْنِيٌّ الأَصْلِ،** وَهُوَ أَرْبَعَةٌ: اَلْحَرْفُ، وَالْمَاضِي، وَالْأَمْرُ بِغَيْرِ اَلَّلامِ عِنْدَ البَصْرِيَّةِ[١٣١]، وَالْجُمَلَةُ، أَوْ **مَبْنِيٌّ لِعَارِضٍ،** وَهُوَ إِمَّا لَازِمٌ لَا يَنْفَكُّ عَنْ اَلْبِناءِ، **وَهُوَ عَشَرَةٌ:**

اَلْأَوَّلُ: اَلمُضْمَرَاتُ.

وَالثَّانِي: أَسْمَاءُ اَلْإِشَارَاتِ غَيْرِ اَلتَّثْنِيَةِ.

وَالثَّالِثُ: اَلْمَوْصُولَاتُ غَيْرُ اَلتَّثْنِيَةِ، وَأَيٌّ، وَأَيَّةُ.

وَالرَّابِعُ: أَسْمَاءُ اَلْأَفْعَالِ.

وَالْخَامِسُ: فَعَالِ مَصْدَرًا، أَوْ صِفَةً، أَوْ عَلَمَ مُؤَنَّثٍ، إِلَّا غَيْرَ ذَاتِ اَلرَّاءِ عِنْدَ **[ب/١٠]** أَكْثَرِ تَمِيمٍ[١٣٢]، أَوْ مُطْلَقًا عِنْدَ اَلْأَقَلِّ، إِذْ هُوَ غَيْرُ مَنْصُرِفٍ.

وَالسَّادِسُ: اَلْأَصْوَاتُ: أَيْ لَفْظٌ حُكِيَ بِهِ صَوْتٌ، كَـ(غَاقِ)[١٣٣]، أَوْ صُوِّتَ بِهِ لِلْبَهَائِمِ كَـ(نَخَّ)[١٣٤]، هَذَا عِنْدَ اَلْجُمْهُورِ، وَالْحقُّ أَنَّ اَلْأَوَّلَ مُعْرَبٌ[١٣٥] **[أ/و/١٥]** تَقْدِيرًا، وَالثَّانِي: اَسْمَ فِعْلٍ.

وَالسَّابِعُ: بَعْضُ اَلْمُرَكَّبَاتِ، وَهُوَ كُلُّ كَلِمَتَيْنِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ، فَإِنْ جُعِلَتَا عَلَمًا: فَلَوْ كَانَ اَلثَّانِي صَوْتًا أُعْرِبَ تَقْدِيرِيًا، وَإِنْ كُسِرَ عِنْدَ اَلْجُمْهُورِ، وَفُتِحَ اَلاوَّلُ كَسِيبُوَيهِ[١٣٦]، وَإِلَّا فُتِحَ اَلْأَوَّلُ لَوْ آخِرُهُ صَحِيحًا كَبَعْلَبَكَ، وَسُكِّنَ لَوْ حَرْفَ عِلَّةٍ كَـ(مَعْدِي كَرِبَ[١٣٧])، وَأُعْرِبَ الثَّانِي غَيْرَ مَنْصَرِفٍ فِي اَلفَصِيحِ، وَإِنْ لَمْ تُجْعَلَا عَلَمًا وَلَكِنْ تَضَمَّنَ اَلثَّانِي حَرْفًا، فَإِنْ كَانَ اَلْأَوَّلُ لَفْظَ اَثْنَيْنِ أُعْرِبَ وَحُذِفَ نُونُهُ، وَفُتِحَ اَلثَّانِي، وَإِلَّا فُتِحَ مَا يَصِحُّ آخِرُهُ، وَأُسْكِنَ مَا يَعْتَلُّ، نَحْوَ: أَحَدَ عَشَرَ، وَإِحْدَى عَشْرَةَ، وَجَارِي بَيْتَ بَيْتَ، وَبَيْنَ بَيْنَ.

وَالثَّامِنُ: بَعْضُ اَلكِنَايَاتِ، وَهُوَ (كَمْ) لِلِاسْتِفْهَامِ عَنْ اَلْعَدَدِ، فَيُنْصَبُ مَا بَعْدَهُ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَلِلْخَبَرِيَّةِ بِمَعْنَى التَّكْثِيرِ، فَيُضَافُ إِلَى مَا بَعْدَهُ، وَكَذَا لِلْقَدْرِ، فَيَنْصِبُ مَا بَعْدَهُ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَ(كَيتَ)، وَ(ذَيْتَ) لِلْحَدِيثِ.

وَالتَّاسِعُ: مَا تَضَمَّنَ بِمَعْنَى (أَنْ)، أَوِ اَلِاسْتِفْهَامِ غَيْرَ أَيٍّ وأَيَّةٍ.

وَالْعَاشِرُ: بَعْضُ اَلظُّرُوفِ، كَأَمْسِ، وَقَطُّ، وَعَوْضُ، وَمُذْ وَمِنْذُ، وَإِذَا، وَإِذْ، وَلَمَّا، وَمَتَى، وَأَنَّى، وَأَيَّانَ، وَكَيْفَ، وَحَيْثُ، وَلَدَى، وَلَدُنْ، وَلَدُ، **[أ/ظ/١٥]** وَالكَافُ وَعَلَى وَعَنْ الإِسْمِيَّةِ. وَإِمَّا غَيْرُ لَازِمٍ، **إِمَّا وَاجِبُ البِنَاءِ،** وَهُوَ أَرْبَعَةٌ:

الأَوَّلُ: (الآنَ)، وَمَا قُطِعَ عَنْ الإِضَافَةِ مَنْوِيًّا فِيهِ المَضافُ إِلَيْهِ كَبَابِ (قَبْلُ)، وَ(لَا غَيْرُ)، وَ(لَيْسَ غَيْرُ)، وَ(حَسْبُ).

وَالثَّانِي: المَنَادَى المُفْرَدُ المَعْرِفَةُ، فَإِنَّهُ يُبْنَى عَلَى مَا يَرْفَعُ بِهِ إِنْ يَتَّصِلْ بِأَوَّلِهِ اللَّامُ، وَآخِرُهُ الأَلِفُ، وَعَلَى الفَتْحِ إِنِ اتَّصَلَ بِهِ الأَلِفِ وَلَوْ مضافًا أَوْ مُشَابِهًا بِهِ، أَوْ نَكِرَةٍ يَنْصِبُ، وَلَوْ دُخِلَهُ اللَّامُ يَنْجَرُّ، وَالبَدَلُ وَالمَعْطُوفُ بِغَيْرِ اللَّامِ كَالْمَنَادَى، وَحُرُوفُهُ: (يَا)، و(أَيَا)، وَ(هَيَا)، وَ(أَيْ)، وَ(الهَمْزَةُ)، وَ(يَا) يَعُمُّ النُّدْبَةَ، وَ(وَا) يَخْتَصُّ بِهَا.

وَالثَّالِثُ: اسْمُ[١٣٨] (لَا) لِنَفْيِ الجِنْسِ، لَوْ مُفْرَدًا نَكِرَةً مُتَّصِلَةً بِـ(لَا) غَيْرِ مُكَرَّرَةٍ[١٣٩].

وَالرَّابِعُ: المَضَارِعُ المُتَّصِلُ بِهِ نُونُ الضَّمِيرِ، أَوِ التَّأْكِيدِ.

أَوْ جَائِزُ البِنَاءِ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ:

الأَوَّلُ: الظَّرْفُ المضافُ إِلَى الجُمْلَةِ، أَوْ إِلَى (إِذْ)، وَكَذَا (مِثْل) وَ(غَيْر) المَضَافَانِ إِلَى (مَا)، وَ(أَنْ)، وَ(أَنَّ)، إِذ يَجُوزُ فَتْحُهَا.

وَالثَّانِي: اسْمُ (لَا) المكرَّرة المُتَّصِل بِهَا المُفْرَدُ النَّكِرَةُ، نَحْوُ: لَا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، إِذْ يَجُوزُ فَتْحُهُمَا، وَفَتْحُ الأَوَّلِ مَعَ نَصْبِ الثَّانِي وَرَفْعِهِ، وَرَفْعُهُمَا، وَرَفْعُ **[ج/٨]** الأَوَّلِ[١٤٠] **[أ/و/١٦]** معَ فتْحِ الثَّانِي.

والثَّالثُ: صِفَةُ اسْمِ (لا) المبني المفردة المتصلة به[١٤١]، إذ يجوز فتحُها وَرَفْعُهَا، وَنَصْبُهَا، نَحْوُ: لَا رَجُلَ ظَرِيفَ، وظَرِيفٌ، وَظَرِيفًا.

الحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى الإِتْمَامِ، والصَّلَاةُ عَلَى خَيْرِ الأنامِ، وَآلِهِ وصَحْبِهِ الكِرَامُ[١٤٢]. **[أ/ظ/١٦]، [ب/١١]، [ج/٩].**

الخاتمة

في ختام هذا العمل توصَّلت الباحثة إلى جملة من النتائج، وهي:

١- إنَّ الشيخ الآلاشهري لم يحظَ بترجمة وافية لسيرته، على الرَّغم من تضلُّعه بعدَّة علوم، وقد رأينا كتابه هذا الذي يعدُّ من المتون التي تُحاكي أساليب القدماء من حيث سباكة اللفظ، وجزل العبارة، ونسق الكلام وترتيبه، فهو من المتون الجديرة بالشرح والتفصيل لما فيها من عبارة مقتضبة تحمل معانٍ عدَّة.

٢- انماز هذا الكتاب بالاختصار والإيجاز وعدم الإسهاب، فهو يقتصر على التقسيم مع بعض الأمثلة، وابتعد عن الاستشهاد وذكر الأعلام والقبائل والخلافات إلّا في مواطن قليلة جدًّا، كأنْ يذكر مثلاً (على رأي)، أو (عند الأكثر) ونحو ذلك، أو قد تكون لغة مشهورة كلغة عُقيل في الجرّ بـ(لعلَّ)، وتميم في رفع المستثنى على البدليَّة بعد النفي، فحرص على الاختصار في كتابه ليكون متنًا موجزًا شافيًا.

٣- كانت للمؤلف اختيارات وترجيحات قليلة جدًّا؛ لأنَّ الغرض من كتابه البيان والاستيعاب وليس التفصيل والترجيح، فمن ترجيحاته قوله: "اَلْأَصْوَاتُ: أَيْ لَفْظٌ حُكِيَ بِهِ صَوْتٌ، كَـ(غَاق)، أَوْ صُوِّتَ بِهِ لِلْبَهَائِمِ كَـ(نَخَّ)، هَذَا عِنْدَ اَلْجُمْهُورِ، وَالْحقُّ أَنَّ اَلْأَوَّلَ مُعْرَبٌ تَقْدِيرًا، وَالثَّانِي: اَسْمَ فِعْلٍ".

٤- إنَّ المؤلِّف حرص تقسيم كتابه بحسب العامل والمعمول ليستوعب كلَّ الأبواب النَّحويَّة، فلو قسم كتابه على المعربات والمبنيَّات والمرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجزومات للزم ذلك استقصاء الجزئيَّات في الأبواب النَّحويَّة، وبهذا سيبتعد الكتاب عن الهدف الأساس: وهو الاختصار والإيجاز.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**

❖ أخبار النحويين البصريين، الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد (ت: ٣٦٨هـ)، المحقق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي – المدرسين بالأزهر الشريف، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، (د.ط)، ١٣٧٣ هـ – ١٩٦٦ م.

❖ ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.

❖ الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة– بيروت، (د.ط)، (د.ت).

❖ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت ٥٧٧ هـ)، وبحاشيته: (الانتصاف من الإنصاف)، محمد محيي الدين عبد الحميد (ت:١٣٩٢هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٣ م.

❖ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت ١٣٣٩هـ)، عُني بتصحيحه وطبعه وتعليق حواشيه: محمد شرف الدين يالتقايا، طبع بعناية: وكالة المعارف بإسطنبول، (د.ط)، ١٩٤٧م.

❖ البدور المضية في تراجم الحنفية، محمد حفظ الرحمن بن محب الرحمن الكُمِلَّائي، دار الصالح (القاهرة – مصر)، مكتبة شيخ الإسلام (دكا – بنجلاديش)، ط٢، ١٤٣٩ هـ – ٢٠١٨ م.

❖ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان، (د.ط)، (د.ت).

❖ تاريخ الدولة العلية العثمانية، محمد فريد (بك) ابن أحمد فريد (باشا)، المحامي (ت ١٣٣٨هـ)، المحقق: إحسان حقي، دار النفائس– بيروت، (د.ط)، ١٤٠١–١٩٨١م.

❖ التخمير شرح المفصل للزمخشري، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت:٦١٧هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي– بيروت، ط١، ١٩٩٠ م.

- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت،
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.
- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية– بيروت، ط٢٨، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.
- جمهرة أنساب العرب، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت:٤٥٦هـ)، تحقيق وتعليق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف – مصر، (د.ط)، ١٩٦٢ م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، المحقق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، (د.ت).
- ديوان الفرزدق، بشرح عبد الله الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى مصر– ودار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة– بيروت، ط ١، ١٩٨٣ م.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، المحقق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط٣، (د.ت).
- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، محمد خليل بن علي بن محمد بن محمد مراد الحسيني، أبو الفضل (ت ١٢٠٦هـ)، دار البشائر الإسلامية، دار ابن حزم، ط٣، ١٩٨٨ م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت ١٠٨٩ هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، المحقق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية– بيروت، ٢٠٠٠ م.
- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد – د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ– ١٩٩٠م.
- شرح الرَّضي على الكافية لابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس– ليبيا، ١٩٧٥م.
- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، دار الكتب العلمية– بيروت، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
- شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت ٨٠٧ هـ)، المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية– بيروت، (د.ط)، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت:٣٦٨هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية– بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
- الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع الزهري (ت ٢٣٠ هـ)، المحقق: الدكتور علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.
- طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (ت ٣٧٩ هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، (د.ت).
- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨ م.
- الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت:٧٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر– بيروت، ٢٠٠٠ م.
- مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، المحقق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي– بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم– المخطوطات والمطبوعات، علي الرضا قره بلوط – أحمد طوران قره بلوط، دار العقبة– تركيا،

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك- ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب- بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- نهاية الأرب في فنون الأدب، أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم التيمي البكري، شهاب الدين النويري (ت: ٧٣٣هـ)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت ١٣٣٩ هـ)، طبع بعناية: وكالة المعارف بإسطنبول، ١٩٥٥هـ.

المجلَّات والبحوث المنشورة:

- باب الفعل من كتاب (شَرْحُ الكَافِيةِ للعَلامَةِ جَلَالِ الدِّينِ مُحَمَّدٍ بن يوسف الحلوائي الشرائي التبريزي (ت: ٨٣٨هـ)، م.م. خير الله خميس المجمعي- أ.د. نافع علوان الجبوري- أ.د. موفق حسين الجبوري، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد (٣٠)، العدد (٧)، الجزء الثاني، ٢٠٢٣م.
- اختيارات ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ) في نواسخ الابتداء -حاشيتيه الصغرى والكبرى أنموذجاً-، ميثاق علي حسين- أ.د. حسين نوري محمود، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد (٣٠) العدد (١)، الجزء الثاني، ٢٠٢٣.
- اختيارات أبي علي الشلوبين في كتابه (التوطئة في النحو)، أ.د. سهيلة طه البياتي- أ.د. مهند أحمد حسن، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد (٢٩)، العدد (١)، الجزء الأول، ٢٠٢٢م.

---

(١) ينظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر لمحمد خليل المرادي: ١٤٨/٣، وإيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون للباباني البغدادي: ٢/١، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين للباباني البغدادي: ٦٦٠/١، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة: ٢٥٣/٦، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم- المخطوطات والمطبوعات لعلي الرضا واحمد بلوط: ١٩٣٩/٣.

(٢) ينظر: تاريخ الدولة العلية العثمانية لمحمد فريد بك: ص١٣٧، وسلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر للمرادي: ١٤٨/٣.

(٣) سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر للمرادي: ١٤٨/٣.

(٤) ينظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر للمرادي: ١٤٨/٣.

(٥) ينظر: إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون للباباني البغدادي: ٤٠٦/١، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين للباباني البغدادي: ٣٢٤/٢، والبدور المضية في تراجم الحنفية للكُمِلَّائي: ١٣٣/١٦.

(٦) ينظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر لمحمد خليل المرادي: ١٤٨/٣، وإيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون للباباني البغدادي: ٢/١، وهدية العارفين للبغدادي: ٦٦٠/١، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة: ٢٥٣/٦، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم لعلي الرضا واحمد بلوط: ١٩٣٩/٣.

(٧) ينظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر للمرادي: ١٤٨/٣، ومعجم المؤلفين لكحالة: ٢٥٣/٦.

(٨) ينظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم لعلي الرضا واحمد بلوط: ١٩٣٩/٣.

(٩) ينظر: سلك الدرر للمرادي: ١٤٨/٣، وإيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون للباباني البغدادي: ٢/١، وهدية العارفين للباباني البغدادي: ٦٦٠/١، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة: ٢٥٣/٦، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم لعلي الرضا واحمد بلوط: ١٩٣٩/٣.

(١٠) النَّصُّ المُحقَّق: ص١٦.

(١١) النَّصُّ المُحقَّق: ص١٦.

(١٢) النَّصُّ المُحقَّق: ص١٨.

(١٣) النَّصُّ المُحقَّق: ص٣٢.

(١٤) النَّصُّ المُحقَّق: ص٣٠-٣١.

(١٥) النَّصُّ المُحقَّق: ص٢٣.

(١٦) البسملة سقط في (ب).

(١٧) قوله: (رفع، والجازمين، وخفض، ونصب، وكسر، والمعرب، والمبني، والأفعال والحروف، والأسماء والظروف)، هذا الأسلوب يُسمَّى براعة استهلال، "وهو أن يأتي الناظم أو الناثر في ابتداء كلامه ببيت أو قرينة تدلّ على مراده في القصيدة أو الرسالة أو معظم مراده؛ والكاتب أشدّ ضرورة إلى ذلك من غيره ليبتني كلامه على نسق واحد دلّ عليه من أوّل علم بها مقصده". نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري: ١٣٣/٧.

(١٨) سقط في (أ).

(١٩) سقط في (أ).

(٢٠) في (أ): التواب.

(٢١) في (ب): و (و) القسم.

(٢٢) وهو عُقيل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، وأولاد عقيل بن كعب هم: (ربيعة، وعامر، وعمرو، وعبادة، وعوف، وعبد الله، ومعاوية)، وفيهم صحابة كرام، منهم: لَقِيطُ بن عامر بن عُقَيل، ولَقِيطُ بن صَبِرَة بن عامر بن عُقيل، وغيرهم الكثير. ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد: ٢٠٠/٦، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم الأندلسي: ص٢٩٠.

(٢٣) هذا الأسلوب سيتكرَّر كثيرًا عند المؤلف لغرض الاختصار، ويعني به: فإنْ كان المتعلّق فعلاً ، وحذف (كان) مع اسمها بعد (إنْ) مطَّرد.

(٢٤) علَّق كلُّ النُّسَّاخ في الحاشية: "قَالَ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ فِي حَاشِيَةِ الْكَشَّافِ: إنَّ الظَّرْفَ مُسْتَقِرٌّ إذَا حُذِفَ مُتَعَلَّقُهُ مُطْلَقًا، وَإِلَّا فَلَغْوٌ".

(٢٥) زاد النَّحويون شرطًا آخر في وجوب كسرها، وهو بعد التعليل، واختلف النحويون في وجوب الكسر وجوابه، ورجَّح ابن هشام وجوب الكسر. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٥/٢، واختيارات ابن هشام الأنصاري في نواسخ الابتداء –حاشيته الصغرى والكبرى أنموذجًا–، مجلَّة جامعة تكريت، المجلَّد (٣٠) العدد (١): ص٧٣.

(٢٦) ذكر النَّاسخ في حاشية نسخة (ب) و(ج): "نَحْوَ: لَوْ أَنَّكَ قائِمٌ لَكانَ كَذا، أَيِ: لَوْ ثبتَ قِيامكَ، وَنَحْوَ: أَجْلِسُ ما أَنَّ زَيْداً قائِمٌ، أي: مَا ثَبَتَ أَنَّ زَيْدًا قائِمٌ، بِمَعْنَى: مُدَّةِ ثُبُوتِ قِيامِ زَيْدٍ، وَنَحْوَ: لَوْلا أَنَّكَ ذاهِبٌ لَكانَ كَذا، أَيِ: لَوْلا ذَهابكَ مَوْجُودٌ، وَنَحْوَ: ما رَأَيْتُهُ مُذْ أَنَّكَ قائِمٌ، أَيِ: مُدَّةَ عَدَمِ رُؤْيَتِي زَمانَ قِيامِكَ، بِتَقْدِيرِ الْمُضافِ".

(٢٧) ذكر النَّاسخ في نسخة (ب) و(ج): "فَقَوْلُهُ: لِمُقَدَّرٍ، أي: فاعِلُ لِمُقَدَّرٍ، وَهُوَ الْفِعْلُ الْمَحْذُوفُ، وَمُبْتَدَأٌ لِمُقَدَّرٍ، وَهُوَ الْخَبَرُ الْمَحْذُوفُ، وَمُضافٌ إِلَيْهِ لِمُقَدَّرٍ، وَهُوَ الْمُضافُ الْمَحْذُوفُ، أَعْنِي: الزَّمانَ".

(٢٨) الأفصح في (كأنَّ) إذا خُفِّفت أنْ يلغى عملها، وذلك لنقص لفظها بالتخفيف، ويجوز إعمالها، وقد وردت شواهد على إعمالها، منها: (كأنْ ثدييه حقَّان)، والأكثر إلغاء عملها، والشواهد التي جاءت بنصب ما بعدها وردت بروايتين، بالنصب والرَّفع. ينظر: الكتاب لسيبويه: ١٤٠/٢، والأصول في النحو لابن السرَّاج: ٢٤٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٦٧/٤.

(٢٩) أي: السابع من العامل في الاسمين، وهو القسم الأول، وقد ذكر أنَّها ثمانية.

(٣٠) في (ب): إذ. والصواب ما أثبتناه.

(٣١) لم يذكر المصنَّف النَّفي، وهذه كلُّها تؤوَّل بمصدر وتعطف على ما قبلها، قال الشيخ جلال الدِّين التبريزي في شرح الكافية: "أن يكون قبلها أمر، أو نهي، أو استفهام، أو نفي، أو عرض أو تمني، وهي في الحقيقة عاطفة تعطف ما بعدها على ما قبلها فلابد أن تقدر (أن) ليجعل الفعل في تأويل المصدر ليصح العطف، نحو: أتيني فأكرمك أي: ليكن منك إتيان فإكرام مني". شرح الكافية للتبريزي، مجلة جامعة تكريت، المجلد (٣٠)، العدد (٧)، ص: ١٠٩.

(٣٢) وذهب الشلوبين إلى أنَّها تعمل مضمرة دون هذه المسوغات. ينظر: اختيارات أبي علي الشلوبين في كتابه التوطئة في النَّحو، مجلة جامعة تكريت، المجلد (٢٩)، العدد (١)، ص٢٢١.

(٣٣) في (ب): إحدا عشر، وفي (ج): إحدى عشر، والصواب ما أثبتناه.

(٣٤) علَّق النَّاسخ في نسخة (ج) على قوله: (لفظاً): "والمُرادُ باللَّفظِ ما يُقابلُ المحلَّ، فيتناول التقديريّ".

(٣٥) علَّق النَّاسخ في نسخة (ج) على هذا المثال: "أيْ: إنْ تزرْني أكرمْكَ".

(٣٦) سقط في (أ)، و(ج).

(٣٧) في (أ): تكرَّرت كلمة: (ما كان) مرَّتين سهواً، الأولى في نهاية وجه اللوحة، والثانية في بداية ظهر اللوحة.

(٣٨) في (ب): (ولم يجزم).

(٣٩) بان معه: أي ظهر الفعل المضارع مع (أنْ) حين تكون عسى تامَّة، ويكون حينئذ المصدر المؤول في محل رفع فاعل.

(٤٠) أي: وقلَّ اقتران خبر (كاد) بـ(أنْ).

(٤١) أي: الثاني من العوامل القياسية التسعة.

(٤٢) علَّقَ النَّاسِخُ في نسخة (ب) و(ج): "قوله (عند الأكثر): قيد للكلِّ، وأمَّا عند البعضِ فيجوز عمله فيهما بدون هذه الشروط".

(٤٣) في (ب): لازِ. وهو سهوٌ.

(٤٤) هو: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، المشهور بالرضي، وسمِّي بالاستراباذي نسبة الى استراباذ، من أبرز تصنيفاته شرح كافية ابن الحاجب في النحو، وشرح شافية ابن الحاجب في التصريف، توفي سنة: (٦٨٦هـ). ينظر: بغية الوعاة للسيوطي: ٥٦٧/١، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي: ٣٩٥/٥.

(٤٥) قال الرَّضيُّ: "ولا أرى منعًا من تقدُّم معموله عليه إذا كان ظرفًا أو شبهه، نحو قولهم: (اللهمَّ ارزقني من عدوِّك البراءة، وإليك الفرار)، وقال تعالى: {وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِما رَأْفَةٌ} [النُّور/٢]، وقال: { فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ} [الصَّافات/ ١٠٢]". شرح الرَّضي على كافية ابن الحاجب: ٤٠٦/٣.

(٤٦) هو عمرو بن عثمان بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب بن عمرو بن علة بن خالد بن مالك بن أدد، ويكنى أبو بشر، وسيبويه بالفارسية رائحة التفاح، أخذ النحو عن الخليل، ويونس بن حبيب، وعيسى بن عمر وغيرهم، وكتابه المشهور بـ(الكتاب) يسمَّى قرآن النحو، توفي سنة: (١٨٠هـ). ينظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي: ص: ٣٨، وطبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزَّبيدي: ص: ٦٦.

(٤٧) ينظر: الكتاب لسيبويه: ٢٣٠/١، ٣١٢.

(٤٨) سقط في (أ).

(٤٩) علَّقَ النَّاسِخُ في نسخة (ب) و(ج): "أي لأجلِ الإضافةِ، فالضَّمير راجع إلى ما يدلُّ عليه المضاف".

(٥٠) علَّقَ النَّاسِخُ في نسخة (ب) و(ج): "أصله: الحسنُ وجهُهُ، والتَّخفيف بحذف الضمير من المضاف إليه، واستتاره في المضاف".

(٥١) سقط في (أ).

(٥٢) في (ب): الا. والصواب ما أثبتناه.

(٥٣) أي: معنى: (ها) اسم فعل أمر بمعنى: خذه، وكذا البواقي.

(٥٤) في (أ): ودشكان. والصواب ما أثبتناه.

(٥٥) في (ب): الحروف.

(٥٦) اختُلِف في فعل الأمر، أمجزوم بالصيغة أم بلام مقدَّرة؟، وينتج عن ذلك إعرابه وبناؤه، فذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر المُعَرَّى عن حرف المضارعة –نحو افعل– معربٌ مجزومٌ، وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون، أما الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا: إنما قلنا إنه معرب مجزوم لأن الأصل في الأمر للمُوَاجَهِ في نحو: "افْعَلْ" لِتَفْعَلْ، كقولهم في الأمر للغائب "ليفعل" وعلى ذلك قوله تعالى: "فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ" [يونس: ٥٨] في قراءة من قرأ بالتاء من أئمة القرَّاء، وَلَا إِشْكَال فِي أَن كل وَاحِد مِنْهُمَا أَمر، فَإِذا كَانَ أحد الامرين معربا كَانَ الآخر كَذَلِك، وغير ذلك من الأدلَّة، قال ابن هشام: "وبقولهم أَقُول لِأَن الْأَمر معنى حَقه أَن يُؤدى بالحرف وَلِأَنَّهُ أَخُو النَّهْي وَلم يدل عَلَيْهِ إِلَّا بالحرف وَلِأَن الْفِعْل إِنَّمَا وضع لتقييد الْحَدث بِالزَّمَانِ المحصل وَكَونه أمرا أَو خَبرا خَارج عَن مَقْصُوده وَلِأَنَّهُم قد نطقوا بذلك الأَصْل".

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مبني على السكون لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بني منها على فتحة لمشابهة ما بالأسماء، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء؛ فكان باقيًا على أصله في البناء، وهو الرَّاجح.

ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري: ٤٢٧/٢، ومسائل خلافية في النحو للعكبري: ص١٢١، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام: ص٣٠٠.

(٥٧) المقصود بها الألف واللام الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول، فتكون حينئذ موصولة عند الجمهور، وذهب الأخفش إلى أنَّها حرف تعريف، وليست موصولة، وعنده أنَّ اسم الفاعل، واسم المفعول إذا دخل (أل) لا يعملان، فإن وجد منصوب بعدهما، فعلى التشبيه بالمفعول به،

ومذهب الجمهور على أنَّها معرفة موصولة، وتكون بمعنى الذي وفروعه، وصلتها عند القائلين بوصلها هو اسم الفاعل واسم المفعول ونحو ذلك من الصفات. وينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيَان: ١٠١٣/٢.

وذهب بعضهم إلى اتفاق النحاة على أنَّها موصولة، قال صدرُ الأفاضل الخوارزمي في كتابه التخمير: "في قولهم: (الضَّارِبُ أباهُ زيدٌ)؛ لأنَّهم قد اتَّفَقُوا على أنَّ اللَّامَ ها هنا اسمُ موصولٍ، وهي في مَحَلّ الرفعِ بالابتداءِ وزيدُ خَبَرُهُ، وأمَّا رَفعَةُ ضَاربٍ فكرفعةِ المُضارِعِ". التخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب: ٢٧٢/١.

(٥٨) هذا جواب بداية الفقرة وهو قوله: إذا أُريد بها لفظُها... إلخ.

(٥٩) في حاشية (ج): "نحوُ: ضُرِبَ زيدٌ، أو الزيدانِ".

(٦٠) في حاشية (ج): "كَـ: زَيدٌ ضُرِبَ".

(٦١) في حاشية (ج):"نحوُ: الزيدانِ ضُرِبَا".

(٦٢) في حاشية (ج): "نحوُ: الهندانِ ضُرِبَتَا".

(٦٣) في حاشية (ج): "نحوُ: ضُرِبَتْ هندٌ، أو الهندانِ".

(٦٤) في حاشية (ج): "نحوُ: هندٌ ضُرِبَتْ".

(٦٥) في حاشية (ج): "نحوُ: ضُرِبَ المسلمونَ".

(٦٦) في حاشية (ج): "نحوُ: المسلمونَ ضُرِبُوا".

(٦٧) في حاشية (ج): "نحوُ: ضُرِبَ أو ضُرِبَتِ الرِّجالُ".

(٦٨) في حاشية (ج): "نحوُ: المسلمونَ ضُرِبُوا".

(٦٩) في (أ): (كالأفراس وذهاب). والصواب ما أثبتناه.

(٧٠) في حاشية (ج): "نحوُ: ثلاثةَ عشَرَ".

(٧١) في حاشية (ج): "نحوُ: ثلاثَ عشَرَةَ".

(٧٢) علَّق الناسخ في (ج): "نحوُ: هندٌ".

(٧٣) علَّق الناسخ في (ج): "نحوُ: طلحةٌ".

(٧٤) علَّق النَّاسخ في (ج): "كرِجال".

(٧٥) علَّق النَّاسخ في (ج): "نحوُ: مسلمُونَ".

(٧٦) علَّق النَّاسخ في (ج): "مُسلمينَ".

(٧٧) في (ب): مُفرد.

(٧٨) علَّق النَّاسخ في (ج): "كمُسلِمات".

(٧٩) علَّق النَّاسخ في (ج): "مُسلِمانِ، ومُسلِمَينِ".

(٨٠) أي: الثالث من المرفوعات التسعة.

(٨١) في حاشية (ب) و(ج): "قوله: ويجوز في خبر النكرة... إلخ: كقولنا: رجلٌ أو الذي، أو زيدٌ الذي، أو غلام رجلٍ، أو غلامُ الذي، أو غلام زيد الذي يأتيني، أو في الدَّار، أو كلّ رجل، فله درهمٌ".

(٨٢) في حاشية (ج): "أي: إلى أحدها".

(٨٣) في (ب): (ففي).

(٨٤) سقط في (أ).

(٨٥)في (أ): (النَّواصِبِ)، والصَّواب ما أثبتناه.

(٨٦) في حاشية (ب): "قوله إلَّا إذا كانا: أي ذا كان العامل الذي هو معنى الفعل والحال ظرفين، فحينئذٍ يجوز تقديم الحال على ذلك العامل على رأي ابن الدَّهَّان، نحو: في يده كتاب زيد في الدار، أو كان ذلك العامل وحده ظرفاً فحينئذٍ يجوز تقديمها عليه على رأي الأخفش إذا كان المبتدأ –أي صاحبها– مقدَّماً عليه، نحوُ: زيدٌ قائماً في الدَّار، ومررتُ بزيدٍ قائماً في الدَّار، فافهم".

(٨٧) من موانع تقديم الحال على عاملها كون العامل فعلا غير متصرف نحو: ما أحسن زيدًا ضاحكًا، أو جامدًا مضمنًا معنى الفعل دون حروفه، كاسم الإشارة، وحرف التمني، أو التشبيه، وكالظرف أو حرف الجر، المضمن استقرارًا، نحو: تلك هند منطلقة، وليته مقيمًا عندنا، ونحو ذلك أو صفة تشبه الفعل غير المتصرف، وهي أفعل التفضيل، فإنه لا يجوز تقديم الحال على شيء منها. وأجاز الأخفش إذا كان العامل في الحال ظرفًا، أو حرف جر، مسبوقًا باسم ما الحال له توسط الحال: صريحة كانت، نحو: (سعيد مستقرًا في هجر) أو بلفظ الظرف، أو حرف الجر، كقولك: زيد من الناس في جماعةٍ، تريد زيد في جماعة من الناس، ولا شك أن مثل هذا قد وجد في كلامهم، ولكن لا ينبغي أن يقاس عليه، لأن الظروف المضمنة استقرارًا بمنزلة الحروف في عدم التصرف، فكما لا يجوز تقديم الحال على العامل الحرفي، كذا لا يجوز تقديمها على العامل الظرفي، وما جاء منه مسموعًا يحفظ، ولا يقاس عليه. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٤٦/٢، وشرح ابن الناظم: ص٢٣٩-٢٤٠.

(٨٨) في (أ): (ظرفٌ)، والصَّواب ما أثبتناه.

(٨٩) في حاشية (ب): "قوله: ولا على ذي الحال المجرورة... إلخ، أي: لا يجوز تقديم الحال على ذي الحال المجرور بالمضاف إضافة معنوية بالاتفاق، وأما تقديمها على ذي الحال المجرور بالمضاف إضافة لفظية أو بحرف الخبر فلا يجوز عند الأكثر أيضاً، خلافاً للبعض".

(٩٠) المقصود بـ(المضاف معنى): أي الإضافة المحضة، فلا يجوز تقديم صاحب الحال عليها، قال ابن مالك: "وإذا كان صاحب الحال مجرورا بإضافة محضة لم يجز تقديم الحال عليه بإجماع، لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول. فإن كانت الإضافة غير محضة جاز تقديم الحال على المضاف كقولك: هذا شارب السويق ملتوتا الآن أو غدا، لأن الإضافة في نية الانفصال فلا يعتدّ بها". شرح التسهيل: ٣٣٥/٢.

(٩١) في (ب): (برابطِهِ).

(٩٢) في (ب): (ومَعَ).

(٩٣) عامل التمييز إن لم يكن فعلا متصرفا، لم يجز التمييز عليه بالإجماع، وإن كان فعلا متصرفا نحو: طاب زيدٌ نفسًا، فذهب سيبويه وأكثر البصريين والكوفيين إلى منع تقديمه عليه، وذكروا لمنع تقديمه علّلًا، وذهب الكسائي والجرمي والمازني والمبرد وابن مالك إلى جواز ذلك ، نحو: نفسًا طبتُ، ولورود السماع به. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٧٨/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي: ٧٣٥/٢-٧٣٦.

(٩٤) لغة بني تميم يجيزون في الاستثناء المنقطع –أي حين يكون المستثنى ليس جنسًا من المستثنى منه– الإبدال، أي: إعطاء المنقطع المؤخّر من مستثنيات (إلّا) في غير الإيجاب من الإتباع ما للمتصل، فيقولون: ما فيها أحدٌ إلا وتدٌ، وعليه قراءتهم: (ما لهم به من علم إلّا اتّباعُ الظَّنّ) بالرفع، وعلى لغتهم قول الراجز:

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ ... إلّا أليعافيرُ وإلا العيسُ

أمَّا باقي العرب فينصبون. ينظر: الكتاب لسيبويه: ٣٢٢/٢، والمقتضب للمبرِّد: ٤١٣/٤، وشرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو: ص١٢٦.

(٩٥) في حاشية (ب) و(ج): "قوله: في غير تام: أي موجباً وغيره".

(٩٦) سقط في (أ).

(٩٧) عطفٌ على قوله: "ولا يجوز الفصل..."، أي: ولا يجوز تقديمُ معموله... إلخ.

(٩٨) هذا جزء بيت لجرير من بحر البسيط في ديوانه: ٢١٢/١، وتمامه:

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبا لكمُ ... لا يوقِعَنَّكم في سوءة عمر

(٩٩) هذا جزء بيتٍ للفرزدق من بحر المنسرح في ديوانه بشرح الصَّاوي: ٢٠٥/١، وتمامه:

يَا منْ رأى عارِضاً أُكَفْكِفُه ... بَيْنَ ذِرَاعيْ وجَبْهةِ الأَسَدِ

(١٠٠) في (أ): (السنَّة)، والصَّواب ما أثبتناه.

(١٠١) في (أ): المجازات. والصواب ما أثبتناه، كونها مصدراً وليس جمعاً.

(١٠٢) سقط في (أ).

(١٠٣) من أنواع المعمول، وهو المعمول بالتَّبعيَّة.

(١٠٤) سقط في (أ).

(١٠٥) من أقسام النوع الثاني الخمسة وهو المعمول بالتَّبعيَّة.

(١٠٦) يعني: أنَّه إذا قصد العطف على ضمير الرفع المتصل، لم يحسن إلا بعد توكيده بضمير رفع منفصل، كقوله تعالى: {وَعُلِّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ} [الأنعام: ٩١]، أو فصل يقوم مقام التوكيد، كقوله تعالى: {يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ} [الرعد: ٣٢]. ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي: ١٠٢٣/٢.

(١٠٧) يعني: أنَّه إذا قصد العطف على ضمير الرفع المتصل وجب توكيده بضمير رفع منفصل، كقوله تعالى: {وَعُلِّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ} [الأنعام: ٩١]، أو فصل يقوم مقام التوكيد، كقوله تعالى: {يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ} [الرعد: ٣٢]. ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي: ١٠٢٣/٢.

(١٠٨) إن عطف على ضمير، وكان مجرورًا فلا يجوز العطف عليه عند الأكثرين، إلا بإعادة الجار، كقوله تعالى: {قل الله ينجيكم منها ومن كل كربٍ} [الأنعام /٦٤]، وقوله تعالى: {وعليها وعلى الفلك تحملون} [المؤمنون /٢٣]، وذهب يونس والفراء والكوفيون ووافقهم ابن مالك إلى جواز العطف على الضمير المجرور، بدون إعادة الجار، لوروده في السماع نظمًا ونثرًا، كقراءة حمزة: {واتقوا الله الذي تساؤلون به والأرحامِ} [النساء /١] بخفض (الأرحام) وهي قراءة ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والنخعي وغيرهم. ينظر: الخصائص لابن جني: ٢٨٦/١، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ص٣٨٦.

(١٠٩) في (أ): تكرَّرت كلمة: (البدل) مرَّتين سهواً، الأولى في نهاية وجه اللوحة، والثانية في بداية ظهر اللوحة.

(١١٠) في (أ): (الْمَتْبُوعِهِ)، والصواب ما أثبتناه من (ب) و(ج).

(١١١) أي: بِٱلْحَرَكَاتِ ٱلْمَحْضَةِ.

(١١٢) هذه اللوحة والتي تليها عبارة عن صفحة واحدة لكلِّ لوحة، فهذه اللوحة ظهرها قد كتب فيه الناسخ كلاما وتعليقاً لا علاقة له بالموضوع، واللوحة الثانية ترك الوجه المقابل لهذا التعليق الزائد فارغاً.

(١١٣) سقط في (أ).

(١١٤) أي: بِالْحُرُوفِ الْمَحْضَةِ.

(١١٥) في جميع النُّسخ: (أُلُو)، والصواب ما أثبتناه.

(١١٦) أي: بِٱلْحَرَكَةِ مَعَ ٱلْحَذْفِ.

(١١٧) في (ب): (ضميراً)، وهو خطأ.

(١١٨) أي: بِٱلْحَرْفِ مَعَ ٱلْحَذْفِ.

(١١٩) في (ب): (إلَّا) بلا واو العطف.

(١٢٠) أي: الاسم غير المنصرف، يكون سماعيًّا وقياسيًّا.

(١٢١) في (ب): (ثنائي).

(١٢٢) في (ب): (وخماسي).

(١٢٣) أي: يُشترط في منع صرف هذه الأسماء أنْ تكون صفات، وفيها شرط آخر لم يذكره وهو أن تكون معدولة.

(١٢٤) في جميع النُّسخ: (زُحَلُ)، والصواب ما أثبتناه؛ لأنَّ النحاة ذكروا أنَّه (زحل) معدول عن (زاحل). ينظر على سبيل المثال لا الحصر: الخصائص لابن جنّي: ١٨٣/٣، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ص٤٦٦.

(١٢٥) في نسخة (أ) تكرَّرت (أو) مرَّتين سهواً من النّاسخ والله أعلم.

(١٢٦) أي كلُّ ما سبق من ممنوع الصرف السماعيّ والقياسيّ.

(١٢٧) سقط في (أ).

(١٢٨) في (أ): تكرَّرت كلمة: (المتكلِّم) مرَّتين، الأولى في نهاية وجه اللوحة، والكلمة الثانية في بداية ظهر اللوحة.

(١٢٩) في (ب) و(ج): (عليه)، وكلاهما جائز، فإن قلنا (عليها) فالعائد على الحركة؛ فهي مؤنَّثة، وإنْ قلنا (عليه) فالعائد على المعرب، فهو مذكر.

(١٣٠) عطفًا على قوله: وَالرَّابِعُ: بِحَسَبِ الصِّفَةِ: فَهُوَ إِمَّا لَفْظِيٌّ... وَإِمَّا تَقْدِيرِيٌّ... وإمَّا محليٌّ.

(١٣١) سبق الكلام عليه.

(١٣٢) كلُّ اسم على وزن (فعال) علمًا لمؤنث فالحجازيون يبنونه على الكسر، نحو: (حذامِ)، أمَّا بنو تميم فيبنونه على الكسر إذا كان منتهياً بالراء، نحو: وبارِ، ودثارِ، وإذا كان غير منتهيًا براء فيعاملونه معاملة الاسم الذي لا ينصرف. ينظر: المقتضب للمبرّد: ٤٩/٣، والأصول في النحو لابن السرَّاج: ٨٩/٢.

(١٣٣) غَاقِ: "حِكايةُ صَوتِ الغُرَابِ، يُقَال: سَمِعت غاقِ غاقِ وغاقٍ غاقٍ، ثمَّ يُسمى الْغُرَاب غاقاً فَيُقَال: سَمِعت صوتَ الغاقِ". تهذيب اللغة للأزهري، مادة (غيق): ١٤٤/٨.

(١٣٤) يقال للبعير الذي يُناخُ: نِخْ. ينظر: الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء صاحب حماة، ٢٧٨/١، وجامع الدروس العربية للغلاييني: ١٥٩/١.

(١٣٥) في (أ): تكرَّرت كلمة: (معرب) مرَّتين، الأولى في نهاية وجه اللوحة، والكلمة الثانية في بداية ظهر اللوحة.

(١٣٦) مرَّت ترجمته في: ص٢٣.

(١٣٧) في (أ): ضبط الناسخ شكل (كَرَبَ) بفتح الرَّاء، والصواب ما أثبتناه (كَرِبَ) بكسرها.

(١٣٨) قوله (اسم) سقط في (ب).

(١٣٩) في (أ): (مكرَّر).

(١٤٠) في (أ): تكرَّرت كلمة: (الأول) مرَّتين، الأولى في نهاية وجه اللوحة، والكلمة الثانية في بداية ظهر اللوحة.

(١٤١) قوله (به) سقط في (ب).

(١٤٢) زاد في (أ) و(ج): تم تم.